

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



قسم العلوم المالية و المحاسبة
مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكايمي
شعبة العلوم المالية و المحاسبة تخصص : تدقيق و مراقبة التسيير
الموضوع :

التحليل المالي و دوره في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة المجمع الصناعي سيدي بن ذهبية GISB

تحت اشراف الدكتور :

بوزيد سفيان

من اعداد الطالبان :

قوعيش إبراهيم

بلعوج امين

أعضاء لجنة المناقشة :

الاسم واللقب	الصفة	الرتبة
مكاوي محمد الأمين	رئيسا	أستاذ محاضر -أ-
بوزيد سفيان	مشرفا ومقررا	أستاذ تعليم عالي
بن حليلة سليمة	مناقشا	أستاذة محاضرة -ب-

السنة الجامعية : 2024 /2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اهداء بسم الله

وصلت رحلتنا الجامعية الى نهايتها بعد تعب و مشقة و ها نحن ذا نختم مذكرة تخرجنا بكل همة و فخر

قال الله تعالى(و قضى ربك الا تعبدوا الا اياه وبالوالدين احسانا اما يبلغن عندك الكبر احدهما او كلاهما فلا تقل لهما اف ولا تنهرهما و قل لهما قولا كريما)سورة الاسراء الاية 23

اهدي ثمرة جهدي الى :

والدي الكريمين اطال الله في عمرهما

اللذائي أعيش بهما و أعيش لهما تقديرا و اعترافا بفضلهما الذي لا يفوقه فضل الى فضل الله

اهدي هذا العمل الى من تعبت في رعايتي و سعت الى تعليمي و دعت لي دانما بالنجاح الى التي لم تتم عينها و هي ساهرة لاجلي كنجمة تضيء سماء ليالي مظلمة الى من أرى ارق من قلبها او اطيب منه الى حبيبة قلبي **امي ثم امي** ثم **امي** العزيزة اطال الله في عمرها و ادامها كشمعة تضيء لي الطريق و كزهرة تفوح منها رائحة العطر اين ما حلت و كنسمة تنشر السعادة في كل ارجاء البيت حفظها الله

و اهديه الى الذي علمني معن العمل و الإخلاص و سداد في الراي و الى الذي علمني ان التراجع فشل و النوم كسل و الخوف ليس ضعف بل هو دليل وعي و الى من احمل اسمه بكل افتخار و الى من رباني و احسن تربيته و تعليمي **ابي** العزيز حفظه الله و رعاه

كما اهديه الى من كانوا لي دعما و سندا في هذه الحياة اخوتي و اخواتي ارجو من الله ان يحفظهم

الى كل افراد عائلتي صغيرهم و كبيرهم كل واحد باسمه فجزاهم الله خير الجزاء

الى كافة الأساتذة الذين حرصوا على تعليمنا من الأساسي الى الجامعي خاصتا الأستاذ المشرف **بوزيد سفيان** و

أعضاء لجنة المناقشة

الى جميع الزملاء و الطلبة من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

كما اهديه الى جميع مؤسسة المجمع الصناعي سيدي بن ذهبية و بالاخص **عزمو محمد**

كما نخص باهداننا كل من ساندنا من قريب او من بعيد على هذه المذكرة

و أخيرا رفعت القبة احتراما لسنين مضت من الدراسة و قد ابتداء الوداع مع كل ابتساماة

الحمد لله

شكر و تقدير

اللهم لك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه و لك الحمد كما ينبغي لجلالي وجهك و عظيم سلطانك

و الصلاة و السلام على رسولنا الكريم محمد ﷺ

بالتوفيق من الله سبحانه و تعالى تم انجاز هذا العمل المتواضع

نتوجه بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف "**بوزيد سفيان**" لقبوله الاشراف على هذه المذكرة و الذي لم يبخل علينا بشيء ارجو من الله ان يجازيه خير الجزاء على وقوفه معنا

الشكر الموصول الى أساتذة أعضاء لجنة المناقشة لجهودهم الطيبة و تشريفا بابداء ارائهم و تقيد ملاحظاتهم

كما نتقدم بجزيل الشكر الى كل عمال مؤسسة المجمع الصناعي سيدي بن ذهبية على حسن الاستقبال و المعاملة الحسنة التي تلقيناها طيلة فترة التبريص و الشكر كل الشكر الى قسم المالية على راسهم "**عزمو محمد**" الذي لم يبخل علينا باي معلومة نسال الله ان يحفظه و يجازيه كل الخير

كما نتوجه فانق احترامنا و شكرنا الى جميع الأساتذة الذين اشرفوا على تعليمنا من بداية مشوارنا الدراسي الى غاية هذه المرحلة النهائية ارجو من الله ان يحفظهم وبارك الله فيهم

تحيتنا لكل طلبة و طالبات دفعة 2024 ماستر تدقيق و مراقبة التسيير مع تمنياتنا لهم بالنجاح و التوفيق

اشكر كل من قدم لنا النصيحة و شجعنا و علمنا حرفا و لكل من اهدانا من وقته و رفعنا درجة بكلمة اسال الله ان يجازيهم خير الجزاء بالشكر العميق لكل من ساهم معنا من قريب او من بعيد في اتمام هذا العمل المتواضع ولو بكلمة طيبة و لكل هؤلاء جزاهم الله عنا كل خير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

فهرس المحتويات

العناوين

V.....	إهداء.....
IV.....	الشكر.....
VI.....	فهرس المحتويات.....
X.....	القائمة الجداول.....
X.....	قائمة الأشكال.....
2.....	المقدمة العامة.....
الفصل الأول : الإطار العام للتحليل المالي .	
7.....	تمهيد.....
8.....	المبحث الأول : مفهوم التحليل المالي، النشأة، والتطور.....
8.....	المطلب الأول : السياق التاريخي للتحليل المالي.....
10.....	المطلب الثاني : مفهوم التحليل المالي.....
11.....	المطلب الثالث : أهمية وأهداف التحليل المالي.....
12.....	المبحث الثاني : طبيعة التحليل المالي.....
12.....	المطلب الأول : مجالات وأنواع التحليل المالي.....
14.....	المطلب الثاني : الخطوات المتبعة في التحليل المالي.....
14.....	المطلب الثالث : منهجية التحليل المالي.....
16.....	المبحث الثالث : استعمالات التحليل المالي.....
16.....	المطلب الأول : مصادر واستخدامات التحليل المالي.....
17.....	المطلب الثاني : الأطراف المستفيدة من التحليل المالي.....
19.....	المطلب الثالث : نتائج التحليل المالي.....
21.....	خاتمة.....

الفصل الثاني: أساليب التحليل المالي في تحديد الوضعية المالية

23	تمهيد
24	المبحث الأول: ماهية القوائم المالية.
24	المطلب الأول: مفهوم وأهداف القوائم المالية.
26	المطلب الثاني: أنواع القوائم المالية.
40	المبحث الثاني: تحليل الميزانية بواسطة المؤشرات المالية.
40	المطلب الأول: رأس المال العامل FR.
43	المطلب الثاني: احتياجات رأس المال العامل BFR.
44	المطلب الثالث: الخزينة الصافية TN.
45	المبحث الثالث: التحليل بواسطة النسب المالية.
45	المطلب الأول: تعريف النسب المالية وأهميتها.
46	المطلب الثاني: حدود استخدام النسب المالية وأسسها.
48	المطلب الثالث: أنواع النسب المالية.
53	خاتمة

الفصل الثالث: دراسة حالة المجمع الصناعي سيدي بن ذهبية "GISB"

55	تمهيد
56	المبحث الأول: لمحة تعريفية عن مؤسسة جي إي أس بي إلكتروك (GISB ELECTRIC).
56	المطلب الأول: نبذة عن الشركة.
57	المطلب الثاني: منتجات الشركة.
61	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي.
64	المبحث الثاني: عرض القوائم المالية لمجمع الصناعي سيدي بن ذهبية "GISB".
64	المطلب الأول: عرض جدول الميزانية وحساب النتائج لمجمع الصناعي سيدي بن ذهبية "GISB".
67	المطلب الثاني: الميزانية المالية المختصرة.
68	المبحث الثالث: دراسة مؤشرات التوازن المالي.
68	المطلب الأول: دراسة مؤشرات التوازن المالي.

70المطلب الثاني: دراسة النسب المالي.

75خاتمة

77خاتمة عامة

قائمة المراجع

فهرس الجداول

قائمة الجداول	
32	الجدول رقم (1): الشكل القانوني للميزانية المالية جانب الأصول
33	الجدول رقم (2): الشكل القانوني للميزانية المالية جانب الخصوم
37	الجدول رقم (3): جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة
38	الجدول رقم (4): جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة
48	الجدول رقم (5): النسب العامة
49	الجدول رقم (6): نسب السيولة
64	الجدول رقم (7): ميزانية المؤسسة جانب (الأصول)
65	الجدول رقم (8): ميزانية المؤسسة جانب (الخصوم)
66	جدول رقم (9): يمثل حساب النتائج .
67	الجدول رقم (10): يمثل الميزانية المالية المختصرة
68	الجدول رقم (11): رأس المال العامل
68	الجدول رقم (12): أنواع رأس المال العامل
70	الجدول رقم (13): احتياجات رأس المال العامل
70	الجدول رقم (14): الخزينة الصافية
71	الجدول رقم (15): نسب الهيكلية الاصول
71	الجدول رقم (16): نسب هيكلية الخصوم
72	الجدول رقم (17): النسب العامة .
73	الجدول رقم (18): نسب السيولة
74	الجدول رقم (19): نسب المردودية
74	الجدول رقم (20): نسب النشاط

قائمة الأشكال	
61	الشكل: (01) الهيكل التنظيمي.

المقدمة العامة

المقدمة العامة

يشهد العالم تقدما اقتصاديا كبيرا باعتبار أن الاقتصاد هو عصب الحياة في كل بلد، وذلك نظرا لإدخال وسائل وأساليب حديثة في تسيير المؤسسات المالية في النواة الأساسية المكونة للاقتصاد الوطني ومع كبر حجم المؤسسات وبمختلف أنواعها وانفصال الإدارة عن الملكية ، وتعدد الأطراف التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بنشاط المؤسسات أدت بالقوائم المالية والتي تمثل مخرجات النظام المحاسبي إلى أن تكون لها صفة عمومية وغير متحيزة لفئة معينة على حساب الفئات الأخرى مما يطلب إجراء بعض الدراسات والتحليل للقوائم المالية للمؤسسة المدروسة لتلبية احتياجات المستخدمين من المعلومات الخاصة .

ونتيجة لهذا التقدم أصبح التحليل المالي ضرورة قصوى لتحديد المالي السليم والذي ازدادت أهميته في ظل تعقد وتوسع أنشطة المؤسسات الاقتصادية بحيث أصبح المحلل المالي ملزما بالتعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية ونتيجة للتطورات الاقتصادية لم تعد البيانات والنتائج التي تظهرها القوائم المالية الختامية من بينها الميزانية وجدول حساب النتائج، غير قادرة على تقديم صورة واضحة عن النشاط دون أن يتم تعزيزها بأداة أو أكثر من أدوات التحليل المالي كما أصبحت النتائج التي تظهرها القوائم المالية للمؤسسة غير كافية على تقديم صورة حقيقية عن الوضعية المالية لها، فوجب تدعيم تلك القوائم المالية بأدوات التحليل المالي لإبراز أدق التفاصيل عن الوضعية المالية للمؤسسة.

إن مستخدمي المعلومات دائما ما يتسألون ويتخوفون من المدى الذي يستطيعون فيه الاعتماد على المعلومات المقدمة لهم حيث أن الكثير منهم أصبح على علم بأن المعلومات المالية تستند إلى مفاهيم ومبادئ قد تشوه كثيرا من العيوب والتقديرية خاصة عند تحليل المؤشرات والنسب المالية، ومن هنا جاء التفكير بضرورة استعمال هذه المؤشرات في كل المؤسسات الاقتصادية باختلاف نشاطها وشكلها القانوني، بحيث تسعى إلى تقييم حالتها المالية استنادا على التحليل المالي إذ أن التحليل المالي هو تقييم وتحديد الوضعية المالية لفترة زمنية ما من نشاط المؤسسة والوقوف على الجوانب الإيجابية والسلبية، أو بعبارة أخرى إن التحليل المالي هو مجموعة من الإجراءات التحليلية المالية في التحديد المالي للمؤسسة في الماضي والارتقاء به مستقبلا والحالة النموذجية للتحليل المالي تستدعي استعمال أساليب وأدوات التحليل المالي والتفسير للقوائم المالية.

إشكالية البحث :

مما سبق يمكننا القول بأن أدوات وأساليب التحليل المالي تمكنا من تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، والتعرف على الوضعية الحقيقية لهذه المؤسسة، لاتخاذ القرارات الرشيدة، وكذا تسطير على الأهداف والخطط المستقبلية، ومن هنا يمكننا طرح إشكالية هذا البحث كما يأتي :

إلى أي مدى يساهم التحليل المالي في عملية اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة اقتصادية؟

الأسئلة الفرعية :

وتتفرغ عن هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية نوجزها في ما يلي :

- 1- ما مدى فعالية التحليل المالي كأداة للوصول إلى تقييم الوضعية المالية بالمؤسسة ؟
- 2- ما هي الوثائق المستعملة في التحليل المالي ومدى قدرتها على تقييم الوضعية المالية؟
- 3- كيف يمكن أن يساعد التحليل المالي في عملية اتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسة؟
- 4- هل تستخدم مؤسسة مؤشرات التحليل المالي أو النسب المالية في اتخاذ القرارات المالية ؟ الفرضيات :

وللإجابة على الإشكالية والأسئلة المطروحة نضع الفرضيات التالية :

- 1- التحليل المالي هو اعتماد على مجموعة من الأدوات لدراسة الوضعية المالية لمؤسسة ما، أما بالنسبة للأطراف المستفيدة نجد طرفين. طرف الأول يسمى بالبيئة الداخلية والطرف الثاني البيئة الخارجية.
- 2- يقوم التحليل المالي على بعض أدوات أكثر أهمية من غيرها وهي النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي.
- 3- يستخدم التحليل المالي في مجمع سيدي بن ذهبية وله أهمية بالغة في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة.

أهمية البحث :

تكمن أهمية بحثنا هذا في دراسة الدور الأساسي والمهم الذي تلعبه أدوات وأساليب التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، وذلك من خلال إظهار الصورة المالية الواضحة والحقيقية لها والتي تساعدنا في اتخاذ وترشيد القرارات المالية في الوقت المناسب، وكذا تحقيق التوازن المالي لها لضمان نموها واستمرارها واكتشاف مساهمة هذه الأساليب والأدوات في تحقيق الأهداف المرجوة.

أسباب اختيار موضوع الدراسة :

- يمكن تقسيم مبررات ودوافع اختيار الموضوع :
- الدراسة تندرج ضمن تخصصنا في المسار الدراسي الجامعي.
 - الرغبة الشخصية في البحث في هذا الموضوع .
 - التعرف على كيفية التحليل المالي في الدراسة واهوار وضعية المؤسسة من خلال المؤشرات المالية .
 - شعورنا بأهمية الموضوع خاصة مع المفاهيم الجديدة التي اكتسبتها القوائم المالية.
 - الأسباب الموضوعية.

المنهج المتبع :

اعتمدنا في بحثنا على المنهج الوصفي والتحليلي حيث استعملنا المنهج الوصفي في الجانب النظري ووصف مختلف البيانات المتعلقة بالموضوع أما في الجانب التطبيقي اعتمدنا على الأسلوب التحليلي من خلال التعمق في الموضوع من خلال الزيارة الميدانية للمؤسسة محل الدراسة وكذا تحليل لميزانيتها .

الحدود المكانية: جرت الدراسة على مستوى مجمع سيدي بن ذهبية GISB بـمـاسـرة ولاية مستغانم.

خطة وهيكل الدراسة :

تم التطرق في الفصل الأول إلى عموميات حول التحليل المالي حيث تم تناول ; نشأة ، تعريف ، أهمية ، أهداف و أطراف مستفيدة. أما في الفصل الثاني تناولنا المؤشرات المستخدمة في التحليل المالي حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى عموميات حول القوائم المالية التي تساعدنا في التحليل المالي ، أما بالنسبة للمبحث الثاني فهو يتناول كل ما يخص أدوات التحليل المالي من نسب مالية ومؤشرات التوازن المالي. وأخيرا الفصل الثالث تم إجراء دراسة ميدانية على مستوى مجمع سيدي بن ذهب GISB ، ثم قمنا بالدراسة التطبيقية والتي طبقنا فيها أدوات التحليل المالي على القوائم المالية الممنوحة من طرف المجمع ما أدى بنا للوصول إلى نتائج وتعليقات مما سمح لنا بتحديد الوضعية المالية للمجمع .

الفصل الأول : الإطار العام للتحليل المالي

تمهيد.

التحليل المالي من أهم الأدوات في المؤسسات الاقتصادية التي يركز عليها في اتخاذ القرارات، وهو يهدف إلى تحديد الوضعية المالية للمؤسسات من خلال البحث في احتياجات المالية واليومية للمؤسسة والبحث في مصادر التمويل باستعمال الكمية المناسبة والتكلفة الملائمة، وذلك بتطبيق أساليب وأدوات تحليلية مناسبة من طرف المحلل ولا تقتصر أهمية التحليل المالي على ادارة المؤسسة وإنما على كل شخص طبيعي أو معنوي له علاقة بالمؤسسة نذكر منهم المساهمين المؤسسات المصرفية دائنون زبائن مصلحة الضرائب.... ولشرح هذه المعلومات بشكل مفصل قمنا بتقسيم الفصل الأول إلى:

المبحث الأول : مفهوم التحليل المالي، النشأة، والتطور

المطلب الأول : السياق التاريخي للتحليل المالي

المطلب الثاني : مفهوم التحليل المالي

المطلب الثالث : أهمية وأهداف التحليل المالي

المبحث الثاني : طبيعة التحليل المالي

المطلب الأول : مجالات وأنواعه التحليل المالي

المطلب الثاني :الخطوات المتبعة في التحليل المالي

المطلب الثالث: منهجية التحليل المالي

المبحث الثالث : استعمالات التحليل المالي

المطلب الأول: مصادر واستخدامات التحليل المالي

المطلب الثاني : الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

المطلب الثالث: نتائج التحليل المالي

خاتمة .

المبحث الأول: مفهوم التحليل المالي، النشأة، والتطور .

المطلب الأول: السياق التاريخي للتحليل المالي .

الفرع الأول: نشأة التحليل المالي

لقد نشأ التحليل المالي في نهاية القرن التاسع عشر حيث استعملت البنوك والمؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين أساساً قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها وذلك استناداً للكشوفات المحاسبية ومع التطور الصناعي والتجاري اتضح عدم كفاية هذا التحليل وظهر في بداية العشرينيات من هذا القرن بعض الدراسات المبينة على العديد من المؤسسات على النسب المختلفة المستعملة من قبل لتطويرها واستخدامها بشكل أفضل¹.

ولقد كانت الأزمة الاقتصادية العالمية (1929-1933) أثر معتبر في تطوير التسيير وخاصة التحليل المالي. وفي سنة (1933) تأسست لجنة الأمن و الصرف في الولايات المتحدة الأمريكية و بدأت . تساهم في نشر التقديرات الزمنية وكذلك الاحصائيات المتعلقة بالنسب المثالية لكل قطاع اقتصادي ، كما كانت لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حوارها في تطوير تقنيات التحليل المالي خاصة في فرنسا ، حيث تكونت في هذه الأخيرة سنة (1967) لجنة عمليات البورصات التي حدد هدف بتأمين اختيار الجديد و تأمين المعلومات المالية التي تنشرها المؤسسات المحتاجة إلى مساهمة الادخار العمومي مما ساهم في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي الذي تحول من التحليل إلى "الادخار العمومي" مما ساهم في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي الذي تحول من التحليل "الساكن" إلى التحليل "الديناميكي" دراسة لعدة سنوات وبالتالي أدى إلى تعميم التحليل المالي في المؤسسات التي تطور نشاطها و تحقيقها القفزات مهمة في الانتاج والإنتاجية .

أداة التحليل المالي تعتبر كوسيلة لدراسة الوضعية المالية للمؤسسات بصورة تفصيلية ، و هذا لعدم كفاية التقنيات المحاسبية للقيام بعملية التحليل و ذلك باعتبارها تقنيات تسجيلية تهدف لحساب الربح لفترة معينة والجرد الدائم لوضعية الذمة المالية للمؤسسة.

الفرع ثاني: تطور التحليل المالي

بدأ الإهتمام بالتحليل المالي في نهاية القرن التاسع عشر، حيث استعملت البنوك النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها، وذلك استناداً إلى كشوفاتها المحاسبية، وكان جل الإهتمام في التحليل ينصب في مصادر التمويل الطويلة الأجل، ولكن مع تطور الصناعة والتجارة اتضح ضعف هذا التحليل، وظهرت في بداية العشرينيات من القرن الماضي بعض الدراسات المبينة على مؤسسات من قطاعات مختلفة باستعمال عدد كبير من النسب المالية، لكن سرعان ما تطور هذا التحليل وذلك من خلال تصنيف المؤسسات وفق القطاعات الاقتصادية، وهذا ما ساعد على المقارنة بين المؤسسات بسهولة².

¹ جميل أحمد توفيق ، أساسيات الإدارة المالية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع ، تاريخ النشر 1987 ، ص 40 .

² منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي (مدخل صناعة القرارات)، الطبعة الأولى، داروائل للنشر، الأردن، 2005، ص 10.

ولقد كان للأزمة الاقتصادية العالمية (1929-1933) أثر كبير في تطوير تقنيات التسيير وخاصة التحليل المالي، ففي سنة 1933 أسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن والصرف وبدأت هذه الأخيرة تساهم في نشر الإحصائيات المتعلقة بالنسب المثالية لكل قطاع اقتصادي.¹

وقد أدى إفلاس العديد من المؤسسات في العالم في تلك الفترة إلى توجيه الاهتمام في التحليل المالي إلى قضيتين أساسيتين هما :

- دراسة سيولة المؤسسات خاصة أن أغلبيتها أعلنت إفلاسها بسبب وضع السيولة لديها، حيث أصبحت غير قادرة على تسديد التزاماتها المالية عند استحقاقها
- دراسة ربحية المؤسسات وقدرتها على المنافسة.²

كما كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية لإعادة البناء دور هام في تطور تقنيات التحليل المالي، حيث ظهر المصرفيون والمقرضون الهامون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم وبصفة أكثر دقة وحزم، وبتطور المؤسسات وبالتالي وسائل التمويل في الستينات من هذا القرن، انصب الاهتمام على نوعية المؤسسات ووسائل التمويل، وتكونت لجنة عمليات البورصات والتي حدد هدفها بتأمين الاختيار الجيد، وتأمين المعلومات المالية التي تنشرها الشركات التي تساهم في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي الذي تحول من تحليل ساكن إلى تحليل ديناميكي وأصبح أحدهما يكمل الآخر.³

أما عن أهم الأسباب التي زادت من أهمية التحليل المالي وساهمت في تطويره فنذكر منها:⁴

1. الثورة الصناعية : أظهرت الثورة الصناعية في أوروبا الحاجة إلى رأس مال ضخمة لإنشاء المصانع وتجهيزها وتمويل العملية الإنتاجية سعياً وراء الأرباح و وفرات الإنتاج، وبذلك تطور حجم المؤسسات الاقتصادية من مؤسسات فردية صغيرة إلى شركات مساهمة كبيرة تجمع مدخرات آلاف من المساهمين لاستثمارها على نطاق واسع، ولقد اضطر هؤلاء المساهمين نظراً لنقص خبرتهم إلى تفويض سلطة إدارة الشركات إلى مجلس إدارة مستقل، وأصبحت القوائم المالية وسيلتهم الأساسية في متابعة وضعية المؤسسات ومدى نجاح الإدارة في أداء مهمتها، وبالتالي ظهرت الحاجة إلى تحليل هذه القوائم وتفسير النتائج لتحديد جوانب القوة والضعف في المركز المالي لها ونتيجة أعمالها .
2. الائتمان : دفع انتشار أسلوب التمويل القصير الأجل البنوك التجارية إلى ضرورة تقييم سلامة المركز المالي والنقدي للمؤسسات الطالبة لهذا النوع من الائتمان، ولذلك ظهرت الحاجة إلى ضرورة تحليل القوائم المالية وعلى ضوء نتائجها تتوصل البنوك إلى قرار منح القرض أو عدم المنح، ومن أجل هذا فقد أنشأت الكثير من البنوك وحدات خاصة مهمتها القيام بتحليل القوائم المالية للمؤسسات التي تطلب القرض .

¹ ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير (التحليل المالي) الجزء الأول، دارالمحمدية العامة، الجزائر، 1999، ص 11.

² منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 11.

³ ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 14.

⁴ حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 22-24.

3. أسواق الأوراق المالية: تهتم الأسواق المالية بالمستثمرين في الأوراق المالية، فهم أكثر الأطراف الذين يحققون الأرباح نتيجة استثمارهم في الأوراق المالية، كما أنهم أكثر الأطراف تعرضاً للمخاطر، ولذلك يحتاج المستثمرون الحاليون والمرتبون إلى معلومات دقيقة عن واقع المؤسسات التي تتداول أسهمها في السوق المالية، ولإرضاء هؤلاء المستثمرين تقوم الأسواق المالية بتحليل حسابات تلك المؤسسات لتحديد مدى قوتها أو ضعفها، وعلى ضوء النتائج يتحرك الطلب والعرض للأوراق المالية في السوق.
4. تدخل الحكومات في طريقة عرض بيانات القوائم المالية: إن نجاح شركات المساهمة كوسيلة لإستثمار المدخرات يتوقف على حماية المستثمر من تلاعب المسيرين، لذا فقد اهتمت الحكومات بإصدار القوانين لضمان هذه الحماية سواء بالنص على ضرورة تعيين مراجعين للحسابات، أو نشر القوائم المالية على الجمهور اعترافاً منها بأهمية إطلاع الأطراف الخارجية عليها.

المطلب الثاني: مفهوم التحليل المالي

التحليل المالي Financial analyse عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط أو مشروع اقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية والمصادر الأخرى، وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات.¹

ويعرف كذلك بأنه عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما " للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر، وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية)، وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل ويتطلب تحقيق مثل هذه الغاية القيام بعملية جمع وتصحيح للبيانات المالية وتقديمها بشكل مختصر وبما يتناسب وعملية اتخاذ القرار".²

كما يعرف التحليل المالي بأنه: " القيام بدراسة القوائم المالية بعد تبويبها باستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المؤسسة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم أداء هذه المؤسسات وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة".³

يعرف التحليل المالي على أنه: " عبارة عن عملية منظمة تهدف إلى التعرف على مواطن القوة للمؤسسة لتعزيزها وعلى مواطن الضعف لعلاجها، ويكون ذلك عن طريق القراءة النوعية للقوائم المالية المنشورة، بالإضافة إلى الاستعانة بالمعلومات المتاحة ذات العلاقة مثل أسعار الأسهم والمؤشرات الاقتصادية العامة".⁴

¹ محمد مطر، التحليل المالي والانتمائي، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، داروائل للطباعة والنشر، 2000 ص 03.

² مفلح محمد عاقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الثانية، عمان-الأردن، دارالمستقبل للنشر والتوزيع، 2000 ص 279.

³ منير شاكر محمد وإسماعيل وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الطبعة 2، داروائل للنشر، عمان، 2005 ص 12.

⁴ أيمن الشنطي، عامر الشقر، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دارالبداية، الأردن، عمان، 2007، ص 125.

وعلى العموم يمكن أن نتوصل إلى صياغة تعريف شامل للتحليل المالي وهو: "يمكن القول أن التحليل المالي أداة لتحديد نقاط القوة والضعف في الأنشطة والفعاليات الخاصة بالشركة، وبشكل يضمن لها إعداد الخطط المستقبلية في ضوء نقاط القوة، ووضع الحلول المناسبة لمعالجة نقاط الضعف والحد منها".

المطلب الثالث: أهمية و أهداف التحليل المالي.

الفرع الأول: أهمية التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي ذو أهمية قصوى خاصة في عملية التخطيط المالي للمؤسسة فهو منطلق العملية ونقطة بدايتها، فحتى يتمكن المدير من وضع الخطط المالية، لا بد له من معرفة المركز المالي لمؤسسته فهو كالربان الذي يحتاج لمعرفة موقعة قبل أن يحدد خط سير السفينة، فالخطط المالية يجب أن تتناسب مع القدرات الحالية والمتوقعة للمؤسسة والتحليل المالي هو وسيلة المدير و المسير المالي لمعرفة قدرات مؤسسته المالية والإدارية. وبالإضافة إلى هذه النقاط:¹

- يساعد إدارة المؤسسة في رسم أهدافها وبالتالي إعداد الخطط السنوية اللازمة لمزاولة نشاطها الاقتصادي .
- تمكن الإدارة من تصحيح الانحرافات حال حدوثها وذلك باتخاذ الإجراءات الصحيحة اللازمة .
- اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة.
- يعتبر أداء فعالة لزيادة فعالية عملية التدقيق.
- تشخيص الحالة المالية للمؤسسة .
- تحديد قدرة المؤسسة على الاقتراض والوفاء بديونها
- الحكم على مدى صلاحية السياسة المالية داخل المؤسسة.
- الحكم على مدى كفاءة إدارة المؤسسة .

الفرع الثاني: أهداف التحليل المالي

تختلف أهداف التحليل المالي من مؤسسة لأخرى كما تختلف حسب المحلل المالي سواء كان تحليلا خارجيا أو تحليلا داخليا على مستوى المؤسسة ككل لذا يمكن للمحلل أن يصل الى الأهداف التالية من خلال عملية التحليل :

الأهداف الداخلية: تتمثل في²:

- البحث عن شروط التوازن المالي و قياس مردودية الأموال المستثمرة .
- معرفة المركز المالي للمؤسسة و التنبؤ بالأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية .

¹ أوعمران وردة ، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي، قسم علوم التسيير، جامعة اكفي محند أوالحاج، البويرة، 2014-2015، ص31
² شابوني مليكة، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر كلية علم الاقتصاد وعلوم التسيير وعلوم التجارية تخصص ادارة مالية، جامعة المدية 2015، ص 08-09

- الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية و التشغيلية لفترة تحت التحليل و بصفة عامة اعطاء حكم على التسيير المالي لفترة تحت التحليل .
 - تحديد الاحتياجات المالية للمؤسسة .
 - اجراء فحص للسياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة وذلك عن طريق الدراسة التفصيلية للبيانات المالية لفهم مداولاتها أو محاولة تفسير الأسباب التي أدت الى ظهورها بكميات و كفاءات التي هي عليها مما يساعدنا على اكتشاف نقاط القوة والضعف في السياسات المالية التي تعمل في اطارها المؤسسة.
 - توفير المعلومات والبيانات لسياسة المؤسسة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية في الوقت المناسب منها قرارات الاستثمار و الاختيار بين وسائل التمويل و سياسة القروض اتجاه العملاء ، توزيع الأرباح و تغيير رأس المال .
- الأهداف الخارجية : تتمثل في¹ :

- مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع المؤسسات الأخرى من نفس القطاع وإظهار نقاط القوة و الضعف التي تتميز بها المؤسسة.
- تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة.
- تقييم النتائج المالية حيث بواسطتها يمكن تحديد الأرقام الخاضعة للضريبة .

المبحث الثاني : طبيعة التحليل المالي.

المطلب الأول :مجالات وأنواع التحليل المالي.

الفرع الأول : مجالات التحليل المالي

- تتسع استعمالات التحليل المالي وتتشعب أجزاءه وفقا لتوجه المحلل المالي وأغراضه في إدارة المنشأة، والأهداف المرجوة من ذلك التحليل، لذلك فقد تعددت مجالات التخصص لمضمون التحليل المالي ليشمل مجالات متعددة مثل :
- التحليل الائتماني : يهدف هذا النوع من التحليل إلى التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها المقرض في علاقته مع المقرض وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا الى نتيجة هذا التقييم .
 - التحليل الاستثماري : يعتبر هذا المجال من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي سواء كان الاستثمار في الأوراق المالية أم في إسناد القرض او في الاستثمارات في مختلف المجالات .
 - تحليل الاندماج والاقترناء : يقصد بالاندماج والاقترناء تكوين وحدة اقتصادية نتيجة انضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر وزوال الشخصية القانونية المنفصلة لكل منهاج .
 - التحليل من اجل التخطيط : يعتبر هذا النوع من التحليل ضروريا في مواجهة التقلبات المستمرة التي تتعرض لها أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات بحيث أصبح من الضروري لكل منشأة أن تقوم بعملية تخطيط منظم في مواجهة المستقبل ووضوح تصور للأداء استنادا الى الأداء الذي كان في سابقا .

¹ناصر دادي عدون ، تقنيات مراقبة التسيير ، دارالمحمدية ، الجزائر، 1999، ص 11، 13

- تحليل تقييم الاداء: يعتبر التحليل المالي أداة مثالية لتحقيق هذه الغاية لما له من قدرة على تقييم الربحية وكفاءة الإدارة واتجاهات النمو في منشآت الأعمال إضافة الى تحديد قيمتها السوقية وقيمة أسهمها في سوق الأوراق المالية، وإمكانية التنبؤ بمستقبل المنشأة.¹

الفرع الثاني: أنواع التحليل المالي

يمكن النظر إلى التحليل المالي باعتباره انواع متعددة، وهذه الأنواع ناتجة عن التبويب الذي يتم استناده إلى أسس مختلفة، وأهم هذه الأسس:

الجهة القائمة بالتحليل: يتم التحليل المالي من قبل استنادا الى الجهة القائمة بالتحليل الى:

- ✓ التحليل الداخلي: يتم من قبل شخص أو مجموعة أشخاص من داخل المشروع نفسه.
- ✓ التحليل الخارجي: يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المشروع.

البعد الزمني للتحليل: للتحليل المالي بعد زمنيًا يمثل الماضي والحاضر، وبناءً عليه يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقته بالزمن إلى ما يلي:

- ✓ التحليل الرأسي: يعرف كذلك بالتوزيع النسبي، إن هذا التحليل يعني تحليل كل قائمة مالية على حدة تحليلًا رأسيًا أي تحديد نسبة كل عنصر من عناصر القائمة المالية إلى إجمالي القائمة نفسها، ويهتم هذا الأسلوب بمقارنة الجزئيات بعضها ببعض وبمقارنة كل مجموعة جزئية بالمجموعة الكلية؛
- ✓ التحليل الأفقي: يستهدف مسلك العنصر على مدار فترات زمنية قد تكون سنتين أو أكثر، وهذا النوع يأخذ حساب مجموعة من القوائم المالية بعدد من السنين بعد أن تتخذ إحدى هذه السنوات سنة الأساس، وذلك لنسب المقارنات إليها بغرض معرفة التغيرات والاتجاهات لكل عنصر من عناصر القائمة المالية موضوع التحليل²

الفترة التي يغطيها التحليل: يمكن تبويب التحليل المالي استنادا الى طول الفترة الزمنية إلى مايلي:

- ✓ التحليل المالي طويل الأجل: يركز على تحليل هبكل التمويل العام والأصول الثابتة، والربحية في الأجل الطويل، إضافة الى تغطية التزامات المشروع طويل الاجل.
- ✓ التحليل المالي قصير الأجل: قد يكون التحليل رأسيًا أو أفقيًا، ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة، ويستفاد منه في قياس قدرات وانجازات المشروع في الأجل القصير.

المدى الذي يغطيه التحليل: يمكن تبويب التحليل استنادا إلى المدى أو النطاق الذي يغطيه التحليل المالي إلى مايلي:

- ✓ التحليل الشامل: يشمل هذا التحليل كافة أنشطة المشروع لسنة مالية واحدة أو مجموعة من السنوات.

¹ وليد ناجي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل، عمان - الأردن، دارالورق للنشر والتوزيع، 2011، ص27

² الحسن صادق، التحليل المالي والمحاسبي، عمان - الأردن دار مجدلاوي للنشر 1998، ص2000

✓ التحليل الجزئي: يغطي التحليل جزءا من أنشطة المشروع لفترة معينة أو أكثر.

المطلب الثاني: الخطوات المتبعة في التحليل المالي .

يمر التحليل المالي بمجموعة من الخطوات وهذا يعتمد على نوع التحليل و أهمية و درجة التفصيل المطلوبة فيه و يتفق معظم الباحثين في التحليل على أن خطواته هي¹ :

تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي: في هذه المرحلة يتم البعد الزمني للتحليل المالي بمعنى أوضح تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها ، اختيار أسلوب التحليل المناسب تتعدد أساليب التحليل المالي المتاحة أمام المحلل منها استخدام أسلوب النسب المالية وكذلك الأساليب الاقتصادية وغيرها اذ يقف المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل وعليه أن يتخذ البديل المناسب.

تحقيق هدف التحليل بدقة : من الضروري جدا أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول اليه ، ومدى أهمية هذا الهدف و تأثيره و يلاحظ أن أهداف التحليل المالي تتفاوت من فئة الى أخرى فنجاح العملية التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة .

إعادة وتبويب قوائم التلائم لتحليل المختار: في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي التي تستعمل عملية التحليل ، وكل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي ، ودرايته والتي من خلالها يستطيع توفير والوضوح والبساطة في القوائم المالية ، وبالتالي تحقيق هدف التحليل المالي .

التوصل الى الاستنتاجات: تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي في ابداء رأي في محايد بعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه والالتزام بالموضوعية بأكثر قدر ممكن .

صياغة التقارير: التقرير هو وسيلة لنقل نتائج العملية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع النتائج المتواصل اليها .

المطلب الثالث : منهجية التحليل المالي .

هي الطرق والأساليب والإجراءات التي يتعامل معها المحلل المالي في إجراء عمليات التحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعملاء، وهذه المنهجية تحكمها بعض المبادئ والأسس العامة التي يجب أخذها بعين الاعتبار لإتمام عملية التحليل المالي بشكل يتيح له تحقيق الهدف المطلوب ويمكن التعبير عنها بخطوات التحليل المالي.

1. تحديد الهدف من عملية التحليل المالي : يتحدد الهدف من عملية التحليل على ضوء الموضوع أو المشكلة الموجودة لدى المنشأة حتى يتمكن المحلل من جمع المعلومات الخاصة فقط بالموضوع المعني ويوفر على نفسه الجهد والعناء والتكاليف غير اللازمة، فمثلا إذا تقدم أحد العملاء بطلب قرض من بنك تجاري فيصبح الهدف الأساسي للمحلل المالي لدى البنك معرفة مدى القدرة المالية لهذا العميل على سداد القرض في الوقت المحدد² .

¹ ناصر دادي عدون، مرجع سابق ص 135-136).

² عليان الشريف وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 155

2. تحديد نطاق وشمولية التحليل المالي: ونقصد بذلك العناصر التي ستشملها عملية التحليل المالي، وفيما إذا يشمل التحليل جميع الوحدات المكونة للمشروع أو يتم اختيار وحدات معينة، مع تحديد الفترة الزمنية التي يشملها التحليل المالي، وعند اختيار المعايير يتم تحديد طبيعة هذه المعايير والمقاييس المستخدمة للمقارنة مع النتائج التي سيتوصل إليها المحلل المالي بما يتلاءم مع هدف التحليل¹.
3. اختيار أداة أو أدوات التحليل المناسبة للهدف: تحديد المدخلات الأساسية التي ستعتمد عليها عملية التحليل المالي، والتأكد من مدى دقة وسلامة وشرعية هذه المدخلات وكفاءتها في تحقيق الهدف ومدى ملائمتها له، مع تحديد طبيعة البيانات والمعلومات اللازمة والضرورية سواء كانت من داخل بيئة المشروع أو من خارجها.
4. التحقق من تطبيق الفروض والمعايير المحاسبية المتعارف عليها: إذ أن مشكلة القياس المحاسبي من أخطر المواضيع التي تواجه المحلل المالي، لذلك من الضروري أن تكون القوائم المالية معتمدة من قبل مراجع قانوني مؤهل علميا وعمليا وذو خبرة، مع ذلك على المحلل المالي أن يتأكد بنفسه من تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها محليا إذا كانت المقارنة محلية ودوليا أو مطابقة لنفس الدول التي يتواجد ضمنها المشروع محل المقارنة، وعند اكتشاف مخالفات محاسبية يتطلب من المحلل المالي أن يدخل التعديلات اللازمة على القوائم المالية ويجعلها معبرة بصدق عن حقيقة أعمال المشروع، وإن تعذر عليه القيام بذلك يقوم بالإفصاح عن هذه الحقائق ويضعها أمام المستفيدين من عملية التحليل المالي
5. إعادة تبويب القوائم المالية بما يتناسب مع عملية التحليل: ونقصد بذلك تبويب العناصر أي الأرقام المعروضة في القوائم المالية إلى مجموعات تضم عناصر متجانسة، بحيث تعبر كل مجموعة عن حقيقة معينة بصورة دقيقة، وهذا يستلزم القيام بتعريف واضح للمصطلحات المكونة للعناصر المتكونة منها القوائم المالية، بحيث نجعل هذه العناصر تعكس حقيقة الأنشطة والأحداث الاقتصادية والمالية والتشغيلية، التأكد مع من ثبات هذا التبويب من سنة إلى أخرى، وترتيب هذه الحقائق بشكل مبسط لتسهيل قراءتها وفهم مدلولاتها.
6. وضع خطة العمل واختيار أدوات التحليل المالي المناسبة: إن وضع خطة عمل شاملة ومحددة أمر ضروري لإنجاز عملية التحليل وتتضمن الخطة وقت إنجاز عملية التحليل لأهميته في اتخاذ القرار، ولكون الظروف المالية في تغير متسارع مع تحديد الاحتياجات النوعية والكمية من البيانات والمعلومات وتحديد مستوى الكفاءة والقدرة على تنفيذ الواجبات التي تناط بها، ويعتمد ذلك أيضا على نوعية المعلومات والبيانات المتوفرة والمقاييس والأهداف من عملية التحليل وإمكانية المحلل وخبرته، فلا بد من تحديد الأهمية النسبية ونوع كل مؤشر والتركيز على أدوات محددة عند بداية التحليل، وعند الحاجة إلى أدوات أخرى يتم التوسع بإضافة أدوات تحليل جديدة للوصول إلى تحليل علمي دقيق للمشروع.
7. تحديد المعايير التي تتناسب مع طريقة وهدف التحليل: لقياس النتائج التي تم التوصل إليها ومقارنتها معها واستخراج الانحرافات وتحديد أسبابها وطرق معالجتها.

¹ دريد كامل آل شبيب مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2009، ص 62

8. الاستنتاجات والتوصيات: القيام بعرض الاستنتاجات التي يحصل عليها المحلل المالي وترتبط عملية الاستنتاجات بطبيعة البيانات والمعلومات المستخدمة والمتاحة ودقة عرضها، وقدرة المحلل على الربط بينها وطبيعة النسب المالية المستخدمة واستقرارها ومعرفة ما وراءها والاطلاع المفصل على أنشطة المشروع وتحديد العناصر الأهم منها واقتراح التوصيات المناسبة بهذا الشأن، وإدراج كل ذلك في التقرير النهائي الذي يجب أن يتصف بالوضوح والبساطة والعلمية، وأن تكون المقترحات منطقية تتلاءم مع أهداف عملية التحليل.¹

المبحث الثالث: استعمالات التحليل المالي.

المطلب الأول: مصادر واستخدامات التحليل المالي.

من أجل القيام بعملية التحليل نحتاج للكثير من البيانات والمعلومات و التي يحصل عليها المحلل المالي من مصادر مختلفة، و تتحدد مهمة هذا الأخير في تكوين المعايير و الأدوات التي تستخدم في الحكم على سلامة وصحة البيانات والمعلومات المقدمة و مدى تعبيرها عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة، نتائج هذا التحليل تستفيد منها العديد من الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة في صورة حملة الأسهم، المقرضين، الموظفين مصلحة الضرائب و غيرهم.

مصادر البيانات والمعلومات المعتمدة في التحليل المالي :

تعد البيانات المادة الخام اللازمة لتوليد المعلومات و تشكل هذه البيانات حقائق مستقلة عن بعضها البعض، وترتبط بأنشطة يمكن قياسها و تعد مادة أولية أساسية و ليس لها أثر ملموس على اتخاذ القرارات و رسم السياسات، إلا أن الفائدة تأتي بعد القيام بتحويلها إلى معلومات من خلال عمليات التحليل و الاستقرار التي يقوم بها المختصون، مع إيجاد علاقة ربط بين عناصرها المختلفة . و تمثل المعلومات حقائق أو معارف ناتجة عن ربط و تحليل و استقراء و عرض البيانات بما يتفق مع احتياجات وطبيعة متخذ القرارات . و تعد البيانات و المعلومات المحاسبية القاعدة الأساسية في عمليات التحليل المالي، وقد تكون هذه البيانات ذات طبيعة وصفية أو كمية، فالمعلومات و البيانات الكمية تكون قابلة للقياس العددي و هي قابلة للدراسة و التقييم، أما البيانات و المعلومات الوصفية و التي لا يمكن قياسها أو التعبير عنها بوحدة نقدية أو عددية تعد انطباعات تستقر في ذهن المحلل وتعيينه على فهم المعلومات الكمية أو العددية .

يتم تقسيم البيانات التي يعتمد عليها التحليل المالي إلى بيانات من مصادر داخلية في المؤسسة كالبيانات الناتجة عن القوائم المالية كقائمة المركز المالي و قائمة الدخل و قائمة التدفق النقدي، إضافة إلى تقارير مدققي الحسابات و التقرير النهائي لمجلس الإدارة و التقارير الداخلية التي يتم اعدادها لأغراض ادارية و اتخاذ القرار كدراسات الجدوى الاقتصادية و الفنية للمشاريع و التوقعات المالية، و هناك مصادر خارجية للمعلومات كتلك التقارير الصادرة عن

¹ دريد كامل آل شبيب، نفس المرجع، ص62،63،64،65

الأسواق المالية و هيئات البورصة و مكاتب الوساطة المالية، إضافة إلى البيانات و المعلومات التي تنشرها المؤسسات المختصة في البلد المعني و المعلومات في الصحف و المجلات المالية و الاقتصادية و مراكز الأبحاث و شركات الاستثمار و الاستشارات.¹

و بصورة عامة يمكن تقسيم مصادر المعلومات المستخدمة في التحليل المالي إلى مصدرين رئيسيين هما: مخرجات النظام المحاسبي و مصادر أخرى خارجية .

مخرجات النظام المحاسبي : تتمثل أهم مخرجات النظام المحاسبي في القوائم المالية، إذ تظهر هذه القوائم نتيجة أعمال المؤسسة، و تخضع هذه القوائم للفحص و التدقيق لأغراض التحليل و الوقوف على واقع الأنشطة و الفعاليات بالمؤسسة ، و تتمثل أهم القوائم المالية في الميزانية العمومية و جدول حسابات النتائج و قائمة التدفقات النقدية و جدول تغيرات الأموال الخاصة و الملاحق .

المصادر الأخرى الخارجية و هي تلك البيانات و المعلومات التي تتعلق بالبيئة المحيطة بالمؤسسة و تكون ذات أهمية و فائدة كبيرة للمحلل المالي عند استخدام و قياس بعض الأدوات المستخدمة في التحليل و تكون مصادرها عادة من أسواق المال و هيئات البورصة و مكاتب الوسطاء الماليين و النشرات الدورية من المؤسسات المتخصصة سواء الحكومية أو الخاصة و مراكز الأبحاث و شركات الاستثمارات. و كمثال على هذه البيانات و المعلومات نجد معدلات التضخم و قيمة الفرصة البديلة و الوصول إلى الكلفة الأفضل من بين البدائل المتاحة، و تقييم المركز التنافسي للمؤسسة و جودة البضاعة المعروضة و طبيعة العملاء و درجة الرضا لديهم، و مقدار التدفقات النقدية و واقع الأصول الحقيقية و اتجاهاتها المستقبلية و طرق الاستهلاك المستخدمة في المؤسسة، و القيود على سياسات توزيع الأرباح و هيكل رأس المال و طبيعة التغيرات الحاصلة أو المتوقع حدوثها، و النظام الضريبي المطبق على دولة الانتاج و دولة التصدير و تأثيره على صافي الدخل للمؤسسة، و هيكل رأس المال الحالي و طبيعة التغيرات التي من الممكن أن تحصل و قيمة الأصول المتداولة و المكونات الحقيقية للمخزون السلعي و الطرق المستخدمة في عمليات تقييم المخزون و طبيعة العلاقة بين العاملين و الإدارة و درجة رضا العاملين و معدل دوران العمل، و المركز الائتماني للمشروع القصير و البعيد المدى و طبيعة الالتزامات طويلة الأجل و استحقاقها و معدلات الفائدة و طبيعة الالتزامات المحتملة و طبيعة الأحداث الهامة المؤثرة و المتوقع حصولها بعد إعداد الميزانية.²

المطلب الثاني: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي.

يعتبر التحليل المالي أهم مجالات المعرفة التي تنير الطريق أمام كل طائفة من الطوائف المستخدمة للقوائم المالية و المهتمة بالمؤسسات الخاصة و العامة، وبالتالي فإن هناك عدة أطراف تستفيد من التحليل المالي وفق الأهداف التي يسعى لها كل طرف، إذ تصنف إلى أطراف داخلية و أطراف خارجية.

¹ دريد كامل آل شبيب، نفس المرجع، ص 59

² دريد كامل آل شبيب مرجع ص 60,61.

الأطراف الداخلية:

إدارة المؤسسة: الإدارة بمختلف مستوياتها ابتداء من مجلس الإدارة، ومرورا بالمدير العام ومدراء الدوائر وانتهاء بالمستويات الدنيا منها، تهتم بالتحليل المالي كل حسب مهامه ومسؤولياته، إلا أنها بشكل عام تسعى من خلاله إلى تحقيق الأهداف التالية¹:

- تقييم الأداء لمختلف الإدارات والمستويات والحكم على كفاءتها واستغلال الموارد المتاحة وبالتالي إحكام نظام الرقابة الداخلية.
- معرفة مدى النجاح في تحقيق الأهداف المرجوة في المؤسسة.
- التعرف على الوضع المالي للمؤسسة والحكم على ربحيتها وإلى أي حد استطاعت المحافظة على سيولتها، ويشكل التحليل المالي للمؤسسة أفضل أداة لاتخاذ القرارات الخاصة بالإنتاج أو قرارات المفاضلة بين البدائل لشراء الأصول أو استئجارها.

المساهمون (الملاك): ينصب اهتمام المساهمين على معدل توزيع الأرباح الحالية والماضية من أجل تحديد معدل التوزيع في المستقبل، وقد يهتم بعض المساهمون بالتنبؤ بالقيمة السوقية للسهم، والتي تتأثر إلى حد كبير بتوقعات توزيعات أرباح الأسهم في المستقبل، وعليه فإن فئة الملاك يركز اهتمامها على تحليل القوائم المالية التي يفيد في تقدير العائد على الاستثمار والمخاطر المرتبطة به².

العاملون في المؤسسة: ينصب اهتمام هذه الفئة بتحليل القوائم المالية فيما يخص استقرارها الوظيفي والمرتبط باستمرارية المؤسسة، كما تهتم بالتعرف على أرباح المؤسسة التي تؤثر بشكل أو بآخر على أجور العاملين ومكافآتهم، بل وعلى الخدمات الاجتماعية المقدمة لهم³.

الأطراف الخارجية:

الدائنون: يقصد بالدائن الشخص الذي اكتتب في السندات الخاصة بالمؤسسة، أو المحتمل شراءه للسندات المصدرة أو الاكتتاب في القرض الجديد، أو بصدد إقراض الأموال للمؤسسة، وقد يكون الدائن بنكا أو مؤسسات مالية، فالدائنون تختلف وجهة نظرهم في التحليل المالي تبعا لنوع الدين، وذلك لمعرفة السيولة ومدى سلامة ملاءمة المؤسسة وقدرتها على السداد⁴. وتختلف وجهة نظر الدائنين في التحليل المالي تبعا لنوع الدين إلى⁵.

أصحاب الديون قصيرة الأجل: يسعى أصحاب الديون قصيرة الأجل إلى التحقق مما إذا كانت المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية الجارية في مواعيد استحقاقها، وبما أن مثل هذه الالتزامات لها علاقة بحجم السيولة المتوفرة في الصندوق أو في حساباتها الجارية في البنوك، فإن هذه الفئة من الدائنين يهتمون بحساب نسب السيولة.

¹ مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية (مدخل نظري وتطبيقي)، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006 ص 73.

² محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، المكتب الجامعي الحديث للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص 286.

³ مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص 73.

⁴ عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 56.

⁵ علي عباس الإدارة المالية، الطبعة الأولى إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 72.

أصحاب الديون طويلة الأجل: يسعى أصحاب الديون طويلة الأجل إلى التأكد من مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بأقساط الديون ودفع الفوائد في تواريخ استحقاقها، ولذلك نجدهم يركزون اهتمامهم على استخدام النسب التي تساعد على التنبؤ بقدرتها على تحقيق الأرباح والسيولة على المدى الطويل.

الموردون: يهتم المورد التأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه واستقرار الأوضاع المالية، فالعميل من الناحية العملية مدين للمورد، و يعني هذا دراسة وتحليل مديونية العميل في دفاتر المورد وتطور هذه المديونية، وعلى ضوء ذلك يقرر المورد ما إذا كان سيستمر في التعامل معه أو يخفض هذا التعامل، وبذلك يستفيد المورد من البيانات التي ينشرها العملاء بصفة دورية، فهذه مثلا التعرف على ما إذا كانت فترة الائتمان التي يمنحها لعملائه مماثلة لتلك التي يمنحها المنافسون ويمكن للمحلل حساب متوسط فترة الائتمان الممنوحة للعملاء (عملاء المورد) باستخدام بيانات القوائم المالية¹.

العملاء: باستخدام البيانات التي ينشرها المورد وكذلك منافسيه يمكن للعميل معرفة ما إذا كانت الشروط التي يحصل عليها خاصة فترة الائتمان مماثلة لما تمنح لغيره، وتتطابق مع فترة الائتمان التي يمنحها هو لعملائه وتتم هذه المقارنات باستخدام القوائم المالية بحساب متوسط فترة الائتمان².

أسواق المال: من متطلبات إدراج الشركات لتداول أسهمها في الأسواق المالية، هو نشر كشوفات مالية لسنتين متعاقبتين، وتقوم أسواق المال بتحليل هذه الكشوفات ونشرها لتوضيح الأداء التاريخي للمؤسسات ومساعدة المستثمرين والمهتمين في اتخاذ قراراتهم وفق أسس علمية³.

الهيئات الحكومية: تستخدم بعض المؤسسات التابعة للدولة مؤشرات التحليل المالي في رقابة الأسعار، وفي تحصيل الضرائب ورقابة المؤسسات التي تتمتع بدعم حكومي، كما تستخدم مؤشرات التحليل المالي في إعداد الخطط المستقبلية على المستوى الكلي أو القطاعي⁴.

المطلب الثالث: نتائج التحليل المالي .

بعد إجراء التقييم الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة ومعالجتها باستعمال وسائل تحليل معينة، يتم التوصل إلى نتائج تختلف حسب وضعية المحلل بالنسبة للمؤسسة، داخليا كان أم خارجيا كما يلي:

نتائج التحليل الخارجي:

يمكن للمحلل المالي الخارجي الوصول لعدة نتائج منها⁵:

- ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي.
- تقييم النتائج المالية و من خلالها يتم تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب.

¹ محمد سامي لزعر، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة ماجستير، تخصص الإدارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، الجزائر، 2012، ص 79، 80.

² عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره، ص 66.

³ أسعد حميد العلي، الإدارة المالية (الأسس العلمية والتطبيقية)، الطبعة الأولى، داروائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 77.

⁴ أسعد حميد العلي، نفس المرجع، ص 77.

⁵ ناصر دادي عدون تقنيات مراقبة التسيير دارالمحمدية العامة الجزائر، 1988، ص 212.

- تقييم الوضعية المالية للمؤسسة و مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.
- الموافقة أو رفض منح قرض عند تقديم المؤسسة طلب القرض للبنك.
- اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية و الاستقلالية للمؤسسة.
- مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع المؤسسات الأخرى من نفس القطاع.

نتائج التحليل الداخلي :

كما يمكن للمحلل الداخلي الوصول للنتائج التالية:¹

- الحكم على نجاعة التسيير المالي للفترة محل التحليل.
- الإطلاع على مدى صلاحية السياسات المالية و الإنتاجية للفترة المعنية.
- التحقق من المركز المالي الفعلي للمؤسسة و الأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية مثلا.
- اتخاذ قرارات بشأن الاستثمار ، التمويل ، توزيع الأرباح ، أو تغيير رأس المال.
- وضع المعلومات المتوصل إليها تحت التصرف للاستفادة منها في المراقبة العامة لنشاط المؤسسة كأساس للتقديرات المستقبلية.

¹ نفس المرجع، ص 13.

خاتمة:

من خلال دراستنا لهذا الفصل. نستنتج أن التحليل المالي هو معالجة للبيانات المالية قد تكون لتقييم مشروع أو للحكم على أداء مؤسسة ما من خلال تشخيص الحالة المالية للمؤسسة في فترة زمنية معينة باستخدام مختلف الوسائل، لا بد أن يتمتع التحليل المالي بالشمول والواقعية الاستمرارية مع الوضوح والبساطة. كل شخص سواء كان طبيعى أو معنوي له علاقة بالمؤسسة له الحق في الاطلاع على التحليل المالي أو القيام بالتحليل المالي بنفسه.

هدف التحليل المالي لتفسير القوائم المالية بغرض اتخاذ القرارات المستقبلية والتنبؤ بالنجاح وال فشل فهو يقوم

بدراسة وتقييم أداء المؤسسة

الفصل الثاني: أساليب التحليل المالي في تحديد
الوضعية المالية

تمهيد

تعتبر الوثائق المحاسبية المصدر الحقيقي للمعلومات التي يحتاجها المحلل المالي في عمله إذ أن المؤسسة مطالبة بإعداد هذه الوثائق سواء بناء على النصوص القانونية أو متطلبات تفرضها المبادئ المحاسبية و من أهم الوثائق المحاسبية و المالية نجد الميزانية المالية مع تحليلها بواسطة مؤشرات التوازن المالي رأس المال العامل الخزينة و النسب المالية، حيث يعطي لنا استخدام هذه المؤشرات مناهج جديدة في التحليل و ذلك بعيدا عن الطريقة الكلاسيكية المتمثلة في تحديد الحد الأدنى من التوازن المالي لتساوي الاستخدامات الثابتة مع الأموال الدائمة و الأصول المتداولة مع الديون القصيرة. من خلال التطرق الى المبحث التالي :

المبحث الأول: ماهية القوائم المالية.

المطلب الأول: مفهوم و أهداف القوائم المالية.

المطلب الثاني: أنواع القوائم المالية.

المبحث الثاني: تحليل الميزانية بواسطة المؤشرات المالية.

المطلب الأول : رأس المال العاملFR.

المطلب الثاني : احتياجات رأس المال العاملBFR.

المطلب الثالث: الخزينة الصافية TN.

المبحث الثالث : التحليل بواسطة النسب المالية.

المطلب الأول : تعريف النسب المالية وأهميتها .

المطلب الثاني : حدود استخدام النسب المالية و اسسها .

خاتمة.

المبحث الأول: ماهية القوائم المالية.

تعتبر إدارة المؤسسة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية تتضمن هذه المسؤولية تصميم وتطبيق والاحتفاظ بنظام رقابة داخلي خاص بإعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة خالية من الأخطاء الجوهرية سواء كانت ناشئة عن الغش أو الخطأ واختيار وتطبيق سياسات محاسبية ملائمة وإجراء تقديرات محاسبية معقولة وفقا للظروف، أما مسؤولية مراجع الحسابات الخارجي هي إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية استنادا إلى أعمال المراجعة التي قام بها وفقا لمعايير المراجعة الدولية والتي تتطلب الالتزام بمتطلبات أخلاقيات المهنة وتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للحصول على قناعة معقولة بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء.

المطلب الأول: مفهوم وأهداف القوائم المالية.

أولا : مفهوم القوائم المالية.

لقد اختلفت التعاريف المقدمة للقوائم المالية باختلاف الزاوية التي ينظر منها إليها إلا أنها تشترك كلها في بعض الخصائص وفيما يلي سنقوم بتقديم بعض التعاريف المقدمة للقوائم المالية:

التعريف الأول: "عبارة عن بيانات تفصيلية واجمالية أساسية لجمع عناصر المعاملات والأنشطة في المشروع، تعرض في مجموعة كشوف محاسبية وفق مواصفات معينة بموجب المعايير المحاسبية ويعبر عنها بشكل أرقام تعكس جميع العمليات والأنشطة الاقتصادية والمالية التي ينفذها المشروع خلال فترة محددة (ربع سنة، نصف سنة، سنة) فيتعرف القارئ من خلالها على نتيجة أعمال المشروع والتغيرات الحاصلة في مركزه المالي.¹

التعريف الثاني: تنص المادة 25 من القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25/11/2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي على أن المؤسسات التي تدخل في مجال تطبيق هذا القانون تعد القوائم المالية السنوية على الأقل.²

وتعرف القوائم المالية بأنها تلك القوائم المعدة لمواجهة احتياجات مستخدميها الذين لا يمكنهم طلب تقارير خاصة تفي باحتياجاتهم الخاصة .

وبتالي تزودهم القوائم المالية بمعلومات ضرورية تتصف بالثقة والوقتية (الوقت المناسب) والملاءمة لأغراض التقرير المالي والمساعدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.³

التعريف الثالث: "تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، وتنقسم هذه المخرجات إلى قسمين: القسم الأول قوائم مالية أساسية، والقسم الثاني قوائم مكملة للقوائم الأساسية"، أما الأساسية فهي القوائم التي يتعين على الوحدات أن تقوم بإعدادها والإفصاح عنها بشكل دوري حتى تخدم أصحاب الصلة والمستفيدين وهي قوائم الدخل، الوضع المالي، التدفق النقدي، والتغير في حقوق الملكية، أما القوائم المكملة فهي قوائم تعد بشكل

¹ دريد كامل آل شبيب، نفس المرجع، ص 69.68.

² بلعروسي أحمد التيجاني، النظام المحاسبي المالي، دارهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009 ص 85

³ رضوان العناتي، وآخرون، مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2011، ص 303.

اختياري من قبل المنشآت بناء على ظروف معينة، وهي مثل قوائم القيمة المضافة، والقوائم التفصيلية لبنود إجمالية وردت في القوائم الأساسية... الخ.¹

ثانياً: أهداف القوائم المالية.

إن القوائم المالية للمؤسسة تمثل عرضاً هيكلياً ذات طابع مالي لمركزها المالي وما قامت به من معاملات، وتهدف القوائم المالية إلى توصيل معلومات عن المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية والتغير في حقوق ملاكها والتي تفيد قطاعاً عريضاً من مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات، كما تساعد أيضاً في إظهار نتائج استخدام إدارة المؤسسة للموارد المتاحة لها.² وفي ما يلي أهداف القوائم المالية:

❖ تقدم المعلومات لاتخاذ القرارات:

هدفها العام هو تقديم المعلومات لاتخاذ القرارات، فالقوائم المالية يجب أن تقدم معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمحتملين وكذلك الدائنين والمستخدمين الآخرين لاتخاذ القرارات المحتملة للاستثمارات والإقراض والقرارات المماثلة، وهذه المعلومات يجب أن تكون مفهومة بواسطة الأشخاص الذين لديهم فهم معقول للأنشطة الاقتصادية ولديهم رغبة في دراسة المعلومات بعناية كافية.

❖ تقدم معلومات عن موارد المؤسسة والتزاماتها:

نهدم معلومات تحدد بشكل واضح موارد المؤسسة (الأصول) والالتزامات، أي التزامات المؤسسة من قبل الدائنين وكذلك حقوق أصحاب المصالح، وعن طريق إلقاء الضوء على العلاقة بين الأصول والالتزامات وحقوق الملاك فإن المستثمرين والدائنين والمستخدمين الآخرين يكونون قادرين على تحديد نقاط الضعف والقوة في المركز المالي للمؤسسة وكذلك تحديد موقف السيولة واليسر المالي للمؤسسة.³

❖ تقدم معلومات عن أداء المؤسسة والقدرة على تحقيق الأرباح:

يتم هذا من خلال تقديم معلومات عن أداء المؤسسة عن طريق تقديم مقاييس العائد المحاسبي ومكوناته، ورغم أن المستثمر يهتم أساساً بتوقعاته المستقبلية لأداء المؤسسة فإنه يهتم أيضاً بدرجة كبيرة بأداء المؤسسة في السنوات السابقة كمؤشر للأداء في المستقبل، والمعلومات عن الربح المحاسبي للمؤسسة كما يقاس بتطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي ويعتبر مؤشر جيد لقياس أداء المؤسسة أفضل مما تبينه التدفقات النقدية الحالية وبالتالي فإن الربح المحاسبي الحالي يقدم للمستثمر معلومات عن التدفقات النقدية المحتملة من استثماره في المؤسسة.

¹ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2006، ص 28.

² سالم أحمد كامل، علي عبد الوهاب نصر، السياسات المحاسبية التخصصية والمحاسبة عن الأدوات والمشتقات المالية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2015 ص 08.

³ كمال الدين الدهراوي، عبد الله العظيم هلال، المحاسبة المتوسطة بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1999 ص من 20 إلى 23.

❖ تقديم معلومات عن التدفقات النقدية من أنشطة المؤسسة:

أهمية مقياس العائد المحاسبي لتوقع التدفقات النقدية المستقبلية وتحديد درجة المخاطرة المرتبطة بالاستثمارات، رغم فإن القوائم والتقارير المحاسبية تقدم أيضا معلومات عن كيفية الحصول على التدفقات النقدية وكذلك كيفية إنفاق هذه التدفقات، وهذه التدفقات ترتبط عادة بالأنشطة المختلفة للمؤسسة مثل الأنشطة التشغيلية، الرأسمالية والتمويلية، وتقدم هذه المعلومات بواسطة جدول تدفقات الخزينة.¹

بالإضافة إلى ما سبق فإن القوائم المالية تعكس قدرة الإدارة في الحفاظ على أصول المؤسسة وأساليب توظيف وهذا من خلال:

- قدرة المؤسسة على توفير السيولة النقدية وتوقيت هذا التدفق ومدى التأكد من حدوثه؛
- القدرة على توفير النقد في التوقيت المناسب بما يؤكد قدرة المؤسسة على مجابهة المدفوعات النقدية المطلوبة؛
- ربحية المؤسسة بما يعكس قدرتها على استخدام المصادر الاقتصادية المتوفرة لها؛
- التغير في الموقف المالي للمؤسسة بما يساعد في تقييم حجم أنشطة المؤسسة المتعلقة بالاستثمار والتمويل وتوفير النقدية من نتائج العمليات الرئيسية.²

المطلب الثاني: أنواع القوائم المالية.

تعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرين والمقرضين والمحللين الماليين وغيرهم من الأطراف المهتمة بأمر الشركة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بها، وتقوم معظم الشركات بنشر القوائم المالية خلال التقرير السنوي أو النصف سنوي، أو الربع سنوي.³

الفرع الأول: الميزانية.

تمثل قائمة المركز المالي أحد القوائم المالية الأساسية التي يجب إعدادها في نهاية كل فترة مالية نظرا لأهمية البيانات المالية التي تتضمنها سواء لأصحاب المؤسسة أو للمستفيدين منها مثل البنوك والمقرضين والمستثمرين وغيرهم، لذلك يجب أن تعد بصورة صادقة وصحيحة ودقيقة لكي تعبر عن المركز المالي الصحيح للمؤسسة في تاريخ إعدادها.

¹ محمد كمال، أحمد عبد الله، مبادئ المحاسبة، الجزء الأول، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2008، ص 30.

² راند محمد عبد ربه، مبادئ المحاسبة المالية (01)، الطبعة الأولى، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص 72.

³ أحمد مخلوف، دور معايير الإبلاغ المالي في توحيد النظام المحاسبي العالمي وإيجاد لغة محاسبية مشتركة، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب البليدة، أكتوبر 2009، ص 07.

أولاً: مفهوم الميزانية (قائمة المركز المالي) .

يوجد العديد من التعاريف لقائمة المركز المالي (الميزانية)، ولكن رغم تعددها وكثرتها إلا أنها تصب في ذات المفهوم جميعها، ونذكر منها:

التعريف الأول: "تعرف قائمة المركز المالي في الفقه المحاسبي بأنها كشف أو قائمة بالحسابات المتبقية بعد إجراء التسويات الجردية اللازمة وتصوير حساب الأرباح والخسائر، ومن ناحية التمويل تعرف بأنها قائمة بمصادر الأموال وأوجه استخدامها"¹.

التعريف الثاني: " ينطلق التعريف المعياري لقائمة المركز المالي من الهدف الذي يجب أن تحققه هذه القائمة يعرف الميزانية بأنها "الأداة التي يجب أن تظهر المركز الاقتصادي للوحدة الاقتصادية بطريقة معيارية منظمة وفي لحظة معينة".

ويمكن أن تعرف معيارياً بأنها "كشف شامل بأصول وخصوم المنشأة مقوم بالقيم الحقيقية ليعبر عن المركز المالي للمنشأة في تاريخ معين"².

التعريف الثالث: "تفصح الميزانية العمومية عن المركز المالي للوحدة الاقتصادية في تاريخ معين، ويتكون المركز المالي من الأصول والالتزامات وحقوق الملكية، وتعتبر الملاحظات التي تلحق بالميزانية العمومية جزءاً مكمل لها لأنها تفصح عن التعهدات والالتزامات المحتملة التي لم تتأكد بعد وغيرها من العناصر التي تفيد متخذي القرارات"³.

ولقد عرفت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC القوائم المالية كمايلي: القوائم المالية هي عرض هيكلية للمركز المالي للمؤسسة وأدائها خلال فترة زمنية معينة، وتهدف إلى توفير معلومات حول نتيجة أداء المؤسسة ومركزها المالي وتدققاتها النقدية، بحيث تكون ملائمة لمختلف فئات مستخدمي القوائم لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة⁴.

تعتبر القوائم المالية أهم وسيلة للإفصاح أو الإبلاغ المالي عن وضعية المؤسسة، وهي تمكن كافة مستعملي هذه القوائم من اتخاذ القرارات المناسبة، حيث تحتوي على الخصائص التالية:

- الوضوح: إذ يجب أن يتم عرض وتقييم العمليات وفقاً لواقعها ومضمونها الحقيقي وليس لشكلها القانوني فقط.

- الملائمة: أي أن تكون المعلومات تفيد المستعملين في إتخاذ القرار.

¹ محمد الهلالي، عبد الرزاق شحادة، محاسبة المؤسسات المالية البنوك التجارية وشركات التأمين، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 231.

² رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي - مدخل نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 203.

³ حنفي عبد الفتاح، القياس والتقويم في المحاسبة المالية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2008، ص 197.

⁴ فريد زعرات، معالجة القوائم المالية من أثار التضخم وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة وتدقيق،

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، نوفمبر 2009، 67-68.

- الشفافية: يتضمن هذا المبدأ الصورة الصادقة، أولوية المضمون على الشكل، الحياد، الحذر(إذ يتوجب الأخذ بالحسبان الخسائر المحتملة)، وكذلك تخفيض الخيارات المحاسبية (طريقة وحيدة مفروضة في أغلب الحالات، إدماج وحسب المناطق الجغرافية، تخفيض آجال بث جزء من خارج الميزانية، توزيع حسب قطاعات النشاط المعلومات...)
 - قابلية المقارنة: حيث يفترض وجود معلومات حول اختيار الطرق التطبيقية وديمومتها، كما يجب أن يكون المستخدمون قادرين على مقارنة القوائم المالية للمؤسسة عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء.
 - المادية (الأهمية النسبية): يجب أن تفصح البيانات المالية عن كافة العناصر التي تكون من الأهمية النسبية إلى حد تؤثر على عملية التقييم واتخاذ القرارات.
 - الاكتمال: لتكون موثوقة فإن المعلومات في القوائم المالية يجب أن تكون كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة.
- ثانيا: أهمية الميزانية ومحدداتها.

تفصح الميزانية العمومية عن المركز المالي لوحدة اقتصادية معينة في تاريخ محدد، وتوفر الميزانية معلومات للمستخدمين عن طريق طبيعة ومقدار الاستثمار في أصول المنشأة والتزامات المنشأة لدائنها وحق إعلان صافي أصول المنشأة. عموما تساهم الميزانية في عملية التقرير المالي عن طريق توفير أساسي¹:

- حساب معدلات العائد.
- تقييم هيكل رأس المال في المنشأة.
- تقدير درجة السيولة والمرونة المالية في المنشأة.

فلأغراض التحكم في درجة المخاطر عدم قابلية أحداث وصفقات وظروف ونتائج أعمال المنشأة للتنبؤ التي تتعرض لها المنشأة وتقدير التدفقات النقدية لها في المستقبل، فإنه يجب تحليل الميزانية وتحديد مدى سيولة المنشأة ومرونتها المالية.

ثالثا: مزايا قائمة المركز المالي

تعتبر قائمة المركز المالي من أهم القوائم التي تقوم المؤسسة بإعدادها، وهي تحقق الميزات التالية:²

- وتعتبر إحدى أهم القوائم المالية التي يتم إعدادها ضمن التقرير السنوي المالي الذي تعده إدارة المنشأة وتكون قابلة للنشر ومتاحة لكافة الأطراف ذات المصلحة .
- تظهر المركز المالي للمؤسسة في لحظة معينة، أي تبين مالها من حقوق وما عليها من التزامات.
- تتيح المعلومات الواردة فيها إمكانية المقارنة بين قوائم المركز المالي لعدة سنوات لنفس المؤسسة وكذلك لمؤسسات مختلفة وهي تعتبر كذلك وسيلة من وسائل الرقابة من خلال البنود الواردة فيها، أي من خلال تحديد قنوات استخدام أموال المؤسسة ومصادرها التي ساهمت بتغطية تلك الاستخدامات .

¹ المرجع نفسه ، حنفي عبد الفتاح ص 201.

² المراجع: ناصر نور الدين عبد اللطيف، أساسيات المحاسبة المالية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ص 23.

الصبرفي، أصول التنظيم والادارة للمدير المبدع، طبعة الأولى، مؤسسة حورس للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ص 44.

احمد محمود نور، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ص 43.

- توصف قائمة المركز المالي مقدار الموارد المملوكة وكذلك الحقوق ومصالح الجهات المختلفة في هذه الموارد لمؤسسة ما عند نقطة زمنية معينة، والموارد المملوكة هي الأصول، بينما تشمل الحقوق جميع الخصوم.
- توضح قائمة المركز المالي (الميزانية) أصول المؤسسة في جانب منها، والتزاماتها وحقوق أصحابها في الجانب الآخر منها وتقوم كل مؤسسة بإعداد الميزانية مرة على الأقل كل سنة، وهناك مؤسسات تعد الميزانية في نهاية كل شهر وهي تؤدي إلى بيان المركز المالي للمؤسسة في لحظة معينة.
- تقييم القدرة الائتمانية للمؤسسة من خلال مقارنة التزاماتها بحقوق ملكيتها وفقا لما يعرف بنسبة التغطية والتي تعني مدى تغطية حقوق المؤسسة والتزاماتها، وتساعد هذه النسبة في اتخاذ قرارات توزيع الأرباح؛
- التعرف على مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المستحقة (الدفع)، ويتم قياس ذلك بنسبة التداول والسيولة فهذه النسبة هي مؤشر مهم من المؤشرات التي تستخدم لقياس درجة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة.
- التعرف على مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الذاتي بقيمة الأرباح التي يتم احتجازها، أو التمويل الخارجي بنسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية.
- تقييم مدى قدرة الإدارة على القيام بواجباتها ووظائفها، وذلك من خلال التعرف على اتجاه نمو المؤسسة من ناحية إجمالي أصولها وكذلك حقوق ملكيتها.
- القيام بعمليات التحليل المالي مثل تحليل درجة الرفع المالي أو النسب المتعلقة بالهيكل المالي.
- بيان مدى التزام المؤسسة بالقوانين والتشريعات المحلية والمعايير المحاسبية الدولية.
- الوقوف على استمرارية المؤسسة، من خلال اعتمادها على أسس قياس كالتكلفة التاريخية، أو أن ميزانيتها تم إعدادها على أساس التصفية، وهنا يتم التقدير على أساس القيمة السوقية
- معرفة سياسات المؤسسة اتجاه استثماراتها المالية.

رابعاً: مكونات قائمة المركز المالي (الميزانية).

1- الأصول: الإطار المفاهيمي يعرف الأصول بأنها: "الأشياء ذات القيمة المملوكة للشركة، تتضمن تحقيق منافع مستقبلية محتملة، تتحكم فيها المؤسسة أو تحصل عليها نتيجة لمعاملات أو أحداث سابقة¹.

طبقاً لهذا التعريف نجد ثلاث خصائص رئيسية يجب توافرها في الأصول يمكن إبرازها فيما يلي:²

❖ وجود منافع اقتصادية مستقبلية، أي أن يكون للأصول القدرة على تزويد الوحدة بالمنفعة وخلق تدفقات نقدية موجبة في المستقبل.

❖ قدرة المؤسسة على التحكم في هذه المنافع، بحيث تستطيع الحصول على ما تريد من الخدمات لنفسها أو تمكين الغير منها.

¹ طارق عبد العالي حماد، التقارير المالية، الدار الجامعية لطبعة، الأردن، ص 119.

² عبس مهدي الشيراز نظرية المحاسبة، دار السراسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، ص 235.

أن يكون هذا التحكم في المنافع قد نتج عن أحداث أو عمليات وقعت في الماضي والأصل يرتب كأصل جاري لما يكون في استطاعة المؤسسة تحقيق الأصل، ببيعه أو إستهلاكه في إطار دورة الاستغلال العادية للوحدة أو لما يكون الأصل من عناصر الخزينة أو ما يعادل الخزينة، بغرض إيضاح درجة السيولة وتشمل¹:

- النقدية.
 - الأوراق المالية القابلة للتداول، والتي تقيم على أساس تكلفة السوق.
 - حسابات المدينون والذين يتم تقييمهم بالمقدار المتوقع تحصيله.
 - المخزونات المقيم بقيمة السوق الأقل.
 - المصروفات المقدمة سالفًا والتي تخص كل النفقات التي تمت فعلاً للحصول على منافع خلال دورة الاستغلال.
- أما العناصر الأخرى التي يكون تاريخ استحقاقها أكبر من سنة والموجهة للاستعمال المستمر من أجل احتياجات الوحدة يجب أن تظهر ضمن العناصر غير الجارية.

وحسب مشروع النظام المحاسبي المالي، تشمل عناصر الأصول على الآتي²:

الأصول غير المادية: وهي الأصول المعنوية التي تبقى لفترة طويلة، وتدر على المالك منافع مستقبلية متوقعة، فهي ضرورية لتشغيل المؤسسة وتضم الشهرة والعلامة التجارية وحق الابتكار ورأس المال التجاري.

الأصول المادية: وهي الأصول المحتفظ بها من قبل المؤسسة إما من أجل استخدامها في الإنتاج أو في شكل لوازم أو السلع أو الخدمات، وإما من أجل إيجارها للغير، أو لاحتياجات إدارية، وهي التي ينتظر أن تستعمل لأكثر من فترة محاسبية مثل الأراضي، المباني، المعدات...

المخزونات: تشمل كل السلع الموجودة لدى المؤسسة في تاريخ الجرد والتي تستهلك خلال الفترة المالية، والتي لا تزيد مدتها عن السنة (البضائع المواد واللوازم المنتجات نصف المصنعة والتامة الصنع).

الأصول المالية: تعتبر من العناصر الهامة في الميزانية المؤسسة وتشمل:

- المساهمات.
 - المدينون الذين يمثلون المبالغ المستحقة على الغير اتجاه المؤسسة.
 - أصول الضرائب (بين الضرائب المؤجلة).
 - الزبائن والمدينون الآخرون والأصول المماثلة (الأعباء الملاحظة مسبقاً).
 - خزينة الأصول والعناصر المماثلة لها، تمثل القيم المتبقية من الموارد بعد تمويل الاستثمارات، والديون الممنوحة للزبائن، حيث تتوزع بين المبالغ الموضوعة في البنك والصندوق والودائع تحت الطلب والتوظيفات قصيرة الأجل.
- الخصوم: تعرف الخصوم على أنها الالتزامات الاقتصادية القائمة على الشركة أو أي عناصر دائنة مؤجلة لفترة قادمة تم إثباتها وقياسها طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها¹.

¹ دوناد كيوس جيري ويجانت، ترجمة احمد حامد حجاج، المحاسبة المتوسطة، دارالمرخ للنشر، مصر، 1990، ص:228.

² دوناد كيوس جيري ويجانت، المرجع نفسه ص 251,252.

طبقا لهذا التعريف يجب أن تتوفر ثلاث خصائص رئيسية في الخصوم²:

- معين أو في تاريخ معين.
- لا يمكن تفادي الالتزام.
- وقوع الحدث الملزم للوحدة في الماضي.
- وتتمثل الخصوم في:³

حقوق الملكية: تتمثل في حصة الملاك، والتي تتكون من الرأس المال المدفوع والتغيرات التي تحدث في هذه الحصة نتيجة صافي الدخل وإجراء توزيعات الأرباح، وتزداد حقوق الملكية من خلال استثمارات الملاك وصافي الدخل وتقل من خلال توزيعات الأرباح.

الالتزامات: هي تضحيات مستقبلية متوقعة بمنافع اقتصادية ناشئة عن التعهدات الحالية لوحدة معينة بنقل أو تحويل أصول أو توفير خدمات لأصول أخرى في المستقبل نتيجة لمعاملات أو أحداث ماضية. ووفقا لمعايير IAS/FRS فالاستحقاق يرتب كالالتزام جاري في الحالات التالية:

- الاستحقاق يغلق في دورة الاستغلال العادية للمؤسسة
- الاستحقاق يجب أن يسدد خلال سنة بعد تاريخ إقفال السنة المالية.

كل الاستحقاقات الأخرى يجب ترتيبها كالتزامات غير جارية على أساس أن المؤسسة لن تستطيع تسويتها خلال دورة الاستغلال الجارية مثل الالتزامات الناشئة نتيجة الحصول على الأصول كإصدار السندات والأوراق المالية أو الكمبيالات طويلة الأجل والقروض الإيجارية، وحسب مشروع النظام المالي تشمل عناصر الخصوم الآتي:

- الأموال الخاصة قبل التوزيعات المقررة والمقترحة بعد تاريخ الإقفال مع ملاحظة.
- الرأس المال المدفوع، الاحتياطات النتيجة الصافية للفترة والعناصر الأخرى.
- الخصوم غير الجارية ذات فائدة.
- الموردون والدائنون الآخرون.
- خصوم الضرائب مع ملاحظة الضرائب المؤجلة.
- مؤونات الأعباء والخصوم المماثلة.
- الخزينة السالبة وما يعادل الخزينة.

¹ دوناد كيوس جيرى ويجانت، المرجع نفسه، ص:118.

² الصحن عبد الفتاح، وآخرون، أسس المراجعة - الأسس العلمية والعملية، - الدار الجامعية، الإسكندرية، ص:122.

³ عيس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص:245.

خامسا: أشكال جدول الميزانية

عرض جانب الأصول من الميزانية: يتم فيما يلي عرض الشكل القانوني للميزانية المالية في جانب الأصول الموضح في الجدول الموالي.

الجدول رقم (1): الشكل القانوني للميزانية المالية جانب الأصول

الأصول	ملاحظة	إجمالي	إهلاك (رصيد N)	صافي N	صافي I - N
أصول غير جارية: فارق بين الإقتناء - المنتوج الإيجابي أو السلبي - تثبيثات عينية تثبيثات معنوية أراضي مباني تثبيثات عينية أخرى تثبيثات ممنوح امتيازها تثبيثات مالية سندات موضوعة موضوع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض وأصول مالية غير جارية ضرائب مؤجلة أصول					
مجموع الأصل غير الجاري					
أصول جارية مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة الموجودات وما شابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى الخبزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، العدد 19 المؤرخ في 28 ربيع الأول 1430 الموافق 25 مارس 2009 قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق 26 يوليو 2008 ، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد تسييرها، ص 28.

2- عرض جانب الخصوم من الميزانية: يتم فيما يلي عرض الشكل القانوني للميزانية المالية في جانب الخصوم الموضح في الجدول الموالي.

الجدول رقم (2): الشكل القانوني للميزانية المالية جانب الخصوم

N - 1	N	ملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة
			رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات واحتياطيات (احتياطيات مدمجة) (1) فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة (1) نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1)) رؤوس الأموال الخاصة/ ترحيل من جديد حصة الشركة المدمجة (1) حصة ذوي الأقلية (1)
			المجموع 01
			الخصوم غير الجارية
			قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة و مرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا مجموع الخصوم غير الجارية (2)
			الخصوم الجارية
			موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية مجموع الخصوم الجارية (3)
			مجموع عام للخصوم

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، العدد 19 المؤرخ في 28 ربيع الأول 1430 الموافق 25 مارس 2009 قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق 26 يوليو 2008 ، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد تسييرها، ص 29.

الفرع الثاني: جدول حسابات النتائج.

أولاً: مفهوم جدول حسابات النتائج.

إن قائمة حساب النتائج تلخص الإيرادات والمصاريف الخاصة بالدورة وليس هناك شكل محدد للعرض تفرضه معايير المحاسبة الدولية بل تشترط أن تشمل كحد أدنى على عناصر معينة، وتعرف الإيرادات بحسب المعايير أنها الزيادة في المنافع الاقتصادية أثناء الفترة المحاسبية على شكل تدفقات داخلية أو زيادة في الأصول أو نقصان في الالتزامات، أما بالنسبة للمصاريف فتعرف على أنها النقص في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية على شكل تدفقات خارجة أو استهلاك في الأصول أو تكبد التزامات¹.

كما يمثل حساب النتائج قائمة تلخص كل المصاريف والإيرادات المحققة من طرف المؤسسة خلال الدورة، ولا يؤخذ بعين الاعتبار تاريخ الدفع أو القبض، وتتم المقاصة بين عناصر الإيرادات والأعباء ليقدّم في الأخير الرصيد الصافي المسمى بالنتيجة².

وتسمى أيضاً قائمة الربح لأنها تبين ربح الفترة من خلال مقابلة إيرادات الفترة مع مصروفاتها³.

ويمكن عرض الإيرادات والمصروفات في قائمة حساب النتائج بطرق مختلفة من أجل توفير معلومات ملائمة لصنع القرارات الاقتصادية، حيث أن معايير المحاسبة الدولية تميز بين أسلوبين لعرض قوائم حساب النتيجة، يتمثلان في أسلوب طبيعة المصروف، أسلوب وظيفة المصروف حيث أن كلا الأسلوبين يوفران دلالة على التكاليف التي يتوقع أن تتغير بشكل مباشر أو غير مباشر حسب مستوى مبيعات أو إنتاج المؤسسة⁴.

ثانياً: أهداف جدول حسابات النتائج .

يزود جدول حسابات النتائج مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات حول الأداء المالي للمؤسسة وتساعدهم بالتنبؤ بالتدفقات النقدية، إضافة إلى معلومات أخرى مفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، ويمكن تحديد أهداف جدول حسابات النتائج على النحو التالي⁵:

- تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات تساعد في عملية التنبؤ ومقارنة وتقييم القوة الإيرادية للمشروع.
- تقدم المعلومات المفيدة للحكم على قدرة الإدارة في استغلال موارد المشروع بشكل فعال من أجل تحقيق أهداف الأساسي للمشروع (تعظيم القوة الإيرادية).

¹ محمد سفير، الإفصاح في المؤسسات في ظل معايير المحاسبة الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير تخصص مالية ومحاسبة، جامعة المدينة، الجزائر، 2008-2009، ص63.

² رفيق بن عيسى، التدقيق المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية ومعايير التقارير المالية الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير تخصص مالية ومحاسبة، جامعة المدينة، الجزائر، 2009-2010، ص116.

³ فايز سليم حداد، الإدارة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، 2010.

⁴ محمد سفير، نفس المرجع أعلاه، ص64.

⁵ عزة الأزهر، عرض ومراجعة القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة والمراجعة الدولية، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، ماي 2009، ص127.

- توفير المعلومات الحقيقية والتفسيرية بالنسبة للعمليات التشغيلية والأحداث الاقتصادية الأخرى والتي تكون مفيدة في عملية التنبؤ والمقارنة وتقييم القوة الإيرادية.
 - التقرير (الإعلام) عن أنشطة المشروع التي تؤثر على المجتمع والتي يمكن تحديدها ووضعها أو قياسها والتي تكون ذات أهمية بالنسبة للأهداف المحددة والموضوعة مسبقا.
 - تحديد مقدار الضريبة المستحقة على المؤسسة.
 - معرفة الملاك لنتائج استثماراتهم في المؤسسة.
- ثالثا: محددات جدول حسابات النتائج.

نظرا لكون صافي الدخل هو رقم تقديري ويعكس عدد من الافتراضات فإن على مستخدمي هذه القوائم إدراك أوجه القصور المرتبطة بالمعلومات التي تتضمنها قائمة الدخل والتي تحد من الفوائد المرجوة منها، ومن هذه المحددات¹.

1- البنود التي لا يمكن قياسها بشكل موثوق غير مشمولة بجدول حسابات النتائج: ومن هذه البنود المكاسب والخسائر غير المتحققة لبعض الاستثمارات المالية التي لا يتم تسجيلها في قائمة الأمثلة الأخرى عدم الاعتراف بالزيادة الدخل في حالة عدم التأكد بأن التغيرات في قيمتها سوف تتحقق، ومن في القيمة الناتجة عن زيادة جودة المنتج أو تحسن الخدمة المقدمة للعملاء أو زيادة كفاءة ومهارة العنصر البشري في المؤسسة.

2- تتأثر أرقام الدخل بالطرق المحاسبية المستخدمة: ويتضح هذا في الاختلاف في اختيار طريقة الاهتلاك للأصول الثابتة من مؤسسة لأخرى مما يجعل من الصعوبة إجراء المقارنة المباشرة بين نتائج أعمال المؤسسات بعضها ببعض.

3- مقاييس الدخل تتأثر بالحكم الشخصي: ومن الأمثلة على تأثير الحكم الشخصي في تحديد رقم الدخل تقدير العمر الافتراضي للأصل الثابت لأغراض تحديد نسبة الاهتلاك السنوية وبالتالي فإن الاختلاف في ذلك بين المؤسسات يولد اختلافا في قيم الدخل من المؤسسة لأخرى.

رابعا: العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج .

تتكون العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج فيما يلي²:

الإيرادات: ويقصد بها الزيادة في أصول المؤسسة بما فيها النقدية أو النقص في التزاماتها أو الاثنين معا والتي تنتج عن عمليات تبادل السلع والخامات المتاحة للمؤسسة خلال الفترة التي يغطيها جدول حسابات النتائج، وتنطوي الإيرادات على العناصر التالية:

¹ عزه الأزهري، مرجع سابق، ص 127.

² عادل عاشور، أثر معايير المحاسبة الدولية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية "دراسة حالة مجمع رياض سطيف"، مذكرة ماجستير غير منشورة في علوم

التسيير تخصص محاسبة ومالية، جامعة الأغواط، الجزائر، 2006-2005، ص 115-114.

- إيرادات الأنشطة الرئيسية والمتمثلة في إيرادات المبيعات من السلع والخدمات التي تقوم بها المؤسسة.
 - إيرادات الأنشطة الثانوية والمتمثلة في الإيرادات الناتجة عن الأنشطة الثانوية بجانب نشاط المؤسسة الرئيسي، وتحصل غالباً على هذه الإيرادات دورياً مثل الإيجارات والفوائد.
- المصاريف: ويقصد بها النقص في أصول المؤسسة بما فيها النقدية أو الزيادة في التزاماتها أو الاثنين معاً وذلك مقابل حصول المؤسسة على السلع والخدمات اللازمة لممارسة نشاطها خلال الفترة التي يغطيها جدول حسابات النتائج وهي تنطوي على العناصر التالية:
- مصاريف الأنشطة الرئيسية: وتبويب وفقاً لطبيعتها إلى مواد ولوازم، أجور ومرتببات، مصاريف أخرى أو تبويب وفقاً لوظائف المؤسسة إلى تكلفة البضاعة المباعة، المصاريف البيعة، المصاريف الإدارية والمصاريف التمويلية.
 - المصاريف اللازمة لتحقيق الإيرادات الثانوية مثل المصاريف اللازمة لتحصيل الفوائد والإيجارات.
- المكاسب: ويقصد بها المنافع بخلاف الإيرادات- التي يمكن أن تحصل عليها المؤسسة نتيجة عمليات عرضية لا تدخل ضمن نشاطها الرئيسي وأهم خصائصها أنها غير دورية، ومن بين هذه المكاسب الناتجة عن بيع الأصول الثابتة، كما يمكن أن نسميها بالإيرادات الاستثنائية.
- الخسائر: وهي تلك النفقات التي تتحملها المؤسسة دون أن تحقق منها منفعة وهي لا تتعلق بالنشاط العادي للمؤسسة لذا لا يمكن أن نطلق عليها مصاريف خارج الاستغلال، ومن أمثلتها الخسائر الناتجة عن انخفاض في قيمة المخزن والنتيجة عن تقلبات أسعار الصرف.
- التحويلات: وهي تلك المبالغ التي تقدمها المؤسسة لأطراف معينة أو تتلقاها منهم دون أن يقترن ذلك بتحقيق منافع مباشرة، وهذا كما في حالة المنح والإعانات والتبرعات، فإذا كانت التحويلات داخلة فهي تشبه الخسائر إلا أنها المكاسب إلا أنها تنشأ نتيجة لسعي الإدارة للحصول عليها بينما التحويلات الخارجة فهي تضحيات اختيارية.

خامسا: أشكال جدول حسابات النتائج.

الجدول رقم (3): جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة

البيان	مدين	دائن
رقم الأعمال تكلفة المبيعات		
الهامش الإجمالي		
منتجات أخرى تشغيلية الأعباء التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية		
النتيجة العملياتية		
تفصيل الأعباء حسب طبيعتها منتجات مالية الأعباء المالية		
النتيجة العادية قبل الضريبة		
الضرائب الواجبة على النتيجة العادية الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية		
النتيجة الصافية للأنشطة العادية		
الأعباء غير العادية المنتوجات غير العادية		
النتيجة الصافية للسنة المالية		

المصدر: محمد سفير، الإفصاح في المؤسسات في ظل معايير المحاسبة الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير تخصص مالية ومحاسبة، جامعة المدية، 2009-2008، ص 65.

من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة معناه التمييز بين تكاليف الشراء وتكاليف التوزيع والبيع والتكاليف الإدارية.

الجدول رقم (4): جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة

الحساب	مدين	دائن
70_ المبيعات والمنتجات الملحقة		
72_ تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع		
73_ الإنتاج المثبت		
74_ إعانات الاستغلال		
1 - إنتاج السنة المالية		
60 - المشتريات المستهلكة		
61 و62 - الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى		
2 - استهلاك السنة المالية		
3 - القيمة المضافة للاستغلال (1-2)		
63- أعباء المستخدمين		
64- الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة		
4- إجمالي فائض الاستغلال		
75- المنتجات العملية الأخرى		
65- الأعباء العملية الأخرى		
68- المخصصات للاهلاكات والمؤونات وحسائر القيمة		
78- استرجاع على حسائر القيمة والمؤونات		
5- النتيجة العملياتية		
76- المنتجات المالية		
66- الأعباء المالية		
6- النتيجة المالية		
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)		
695 و698 الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية		
692 و693 الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية		
مجموع منتجات الأنشطة العادية		
مجموع أعباء الأنشطة العادية		
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية		
77- عناصر غير عادية (منتجات)		
67- عناصر غير عادية (أعباء)		
8- النتيجة غير العادية		
9- النتيجة الصافية للسنة المالية		

المصدر: موسى بودهان، الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي، دار الهدى للنشر والطباعة والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2010، ص 112.

المبحث الثاني: تحليل الميزانية بواسطة المؤشرات المالية.

تسمح دراسة التوازن المالي بتقييم الملاءة والخطر المالي المتعلق بالنشاط الاستغلالي للمؤسسة، حيث نجد أن هناك عدة مؤشرات يستند إليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة من أهمها: رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة الصافية. ويقوم هذا التحليل على البيانات المستخرجة من الميزانية المالية والميزانية الوظيفية.¹

المطلب الأول: رأس المال العامل FR .

الفرع الأول: مفهوم رأس المال العامل .

يقصد برأس المال العامل حجم الاستثمار المتاح في الأصول الجارية، أي الأصول المتداولة وبعبارة أدق الاستثمار في بنود النقدية والاستثمارات المؤقتة والذمم المدينة والمخزون السلعي، وغيرها ويقصد بالأصول المتداولة جميع بنودها والمعروف محاسبيا أن هذه العناصر يجب أنها تتحول إلى نقدية خلال فترة زمنية قصيرة لا تتعدى السنة المالية الواحدة، أما صافي رأس المال العامل فيمثل فائض الأصول الجارية عن الخصوم الجارية، ويعبر عن العلاقة بين الأصول الجارية والخصوم الجارية، ويعتبر من الوسائل الهامة التي تستخدم في مجالات تقييم التغيرات في مركز السيولة للمؤسسة".²

وعليه فإن رأس المال العامل يتمثل في الأصول الجارية، أما صافي رأس المال العامل فيتمثل في الفرق بين الأصول الجارية والخصوم الجارية.³

الفرع ثاني: أهمية رأس المال العامل.

تأتي أهمية رأس المال العامل من أنه مقياس نوعي لسيولة المؤسسة، أي لدرجة الثقة التي توفرها الأصول الجارية تجاه الالتزامات المستحقة على المؤسسة وزيادة تعزيز ثقة الدائنين والموردين أو أصحاب القروض القصيرة الذين تهمهم حالة المركز المالي للمؤسسة وقدرتها على تسديد التزاماتها المستحقة، كما أن رأس المال العامل يحتل أهمية رئيسية في السياسات التمويلية قصيرة الأجل للمؤسسة، وعليه فإن الزيادة الدائمة لرأس المال العامل ما هي إلا وسيلة مهمة لتحقيق أحد الهدفين الآتيتين:⁴

- الإمكانية في الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة وضمان القدرة على توزيع الأرباح.
- القدرة على امتصاص الخسائر التشغيلية الناتجة عن انخفاض قيمة المخزون السلعي أو العجز في تحصيل الحسابات المدينة وغيرها.

¹ Nacer Eddine Saadi analyse financière d'entreprise methods et outils d'analyse et de diagnostic en norms francaise et internationaux, Iarmattan, paris, france, 2009,, p122.

² محمود عبد الحليم الخلايلة، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، مطابع الدستور التجارية، عمان، الأردن، الطبعة الرابعة، 2007، ص 59.

³ J.shum, J.Siegel, financial mangment, the megraw-hill USA, third editon, 2007, P100.

⁴ حمزة الشمخي، إبراهيم الجرزاوي، الإدارة المالية الحديثة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1998، 154-155.

الفرع ثالث: كيفية حساب رأس المال العامل .

يتم حساب رأس المال العامل من أعلى الميزانية أو من أسفلها¹:

1- من أعلى الميزانية: يحسب رأس المال العامل من أعلى الميزانية أي في الأجل الطويل من خلال العلاقة التالية :

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة (غير الجارية)}$$

2- من أدنى الميزانية: يحسب رأس المال العامل من أسفل الميزانية، أي في الأجل القصير من خلال العلاقة التالية :

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول الجارية} - \text{الخصوم الجارية} .$$

الفرع الرابع : أنواع رأس المال العامل.

❖ رأس المال العامل الخاص : هو مقدار الفائض من الأموال الخاصة بعد تمويل الأصول الثابتة ويحسب وفق العلاقة التالية :

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابت}$$

الهدف من دراسته هو البحث عن مدى استقلالية المؤسسة اتجاه الغير ومدى تمكنها من تمويل استثماراتها

❖ رأس المال العامل الصافي (الدائم) : يعرف على أنه الفرق بين الأصول المتداولة وديون قصيرة الأجل، ويمكن حسابه بالعلاقة التالية :

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الأصول المتداولة} - \text{ديون قصيرة الأجل}$$

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الأموال الدائمة} + \text{الأصول الثابتة}$$

يحدد رأس المال العامل الصافي لدراسة :

- التناسب بين القيم القابلة للتحقيق والقيم الجاهزة في الأصول .
- درجة سيولة المخزون .
- العلاقة أو التناسب بين الأموال الخاصة و الديون.²

¹إلياس بن سامي، يوسف قريشي، التسيير المالي: الإدارة المالية دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 69-68.

²لسلوس مبارك (1996)، التسيير المالي، الجزائر، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ص39.

❖ رأس المال العامل الإجمالي : هو مجموع الأصول المتداولة

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة

رأس المال العامل الإجمالي = رأس المال العامل الصافي + ديون قصيرة الأجل

❖ رأس المال العامل الأجنبي: يبين قيمة الموارد الأجنبية في المؤسسة والمتمثلة في إجمالي الديون، ويمكن حسابه وفق العلاقات التالية¹:

رأس المال العامل الأجنبي = ديون قصيرة الأجل + ديون طويلة الأجل

رأس المال العامل الأجنبي = رأس المال العامل الإجمالي - رأس المال العامل

الخاص

الفرع الخامس: حالات رأس المال العامل.

دراسة حالات رأس المال العامل :

سنتطرق إلى هذه الحالات تبعا لكل منظور :

1/ من أعلى الميزانية: ويمكن حصر ثلاث حالات الرأس المال العامل:²

الحالة الأولى : رأس المال العامل موجب الأموال الدائمة أكبر من الأصول غير الجارية)، في هذه الحالة يعبر رأس المال العامل عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل كل الأصول غير الجارية، أي أن المؤسسة استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها الدائمة، وحققت فائض تمثل في رأس المال العامل.

الحالة الثانية : رأس المال العامل سالب (الأموال الدائمة أقل من الأصول غير الجارية)، في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة حيث يلبي جزءا من هذه الاحتياجات فقط، مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.

¹ اليمين سعادة (2008—2009)، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص 59.

² إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص 68-69.

الحالة الثالثة : رأس المال العامل معدوم (الأموال الدائمة تساوي الأصول غير الجارية)، وهي حالة نادرة الحدوث أي تمثل حالة التوافق التام في هيكل الموارد والاستخدامات وتمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية في المؤسسة.

2/ من أدنى الميزانية : ويمكن حصر ثلاث حالات أيضا لرأس المال العامل :¹

الحالة الأولى : رأس المال العامل موجب (الأصول الجارية أكبر من الخصوم الجارية)، أي أن المؤسسة تستطيع مواجهة القروض القصيرة الأجل باستخدام أصولها الجارية (المتداولة)، من هذا الفرق يتبقى فائض مالي يمثل هامش الأمان وهو رأس المال العامل، حيث تلعب درجة تحقيق السيولة دور هام في التوازن المالي.

الحالة الثانية: رأس المال العامل سالب (الأصول الجارية أقل من الخصوم الجارية)، في هذه الوضعية تكون الأصول الجارية القابلة للتحويل في الأجل القصير غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي ستسدد في الأجل القصير.

الحالة الثالثة : رأس المال العامل معدوم (الأصول الجارية تساوي الخصوم الجارية)، في هذه الحالة تتمكن المؤسسة من تغطية القروض القصيرة الأجل باستخدام الأصول الجارية دون تحقيق فائض ولا عجز وهي حالة مثلى نادرة الحدوث.

المطلب الثاني : احتياجات رأس المال العامل BFR.

الفرع الأول : مفهوم احتياجات رأس المال العامل.

يعرف بأنه الفرق بين الاحتياجات الدورية للمؤسسة (الأصول المتداولة ما عدا القيم الجاهزة) والموارد الدورية (الديون القصيرة الأجل ماعدا السلفيات المصرفية) يحسب بالديون القصيرة الأجل ويعبر عنه بالعلاقة التالية :²

احتياجات رأس المال العامل = (قيم جاهزة + القيم الغير الجاهزة) - (مج ديون

قصيرة الأجل + سلفيات مصرفية)

احتياجات رأس المال العامل = (مج الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (ديون

قصيرة الأجل - السلفيات المصرفية)

الفرع ثاني: حالات احتياجات رأس المال العامل.

هناك ثلاث حالات مختلفة لاحتياجات رأس المال العامل :

$BFR > 0$ تكون دورة استغلالها أكبر من مواردها حيث تقوم بتمويل الاحتياجات قصيرة المدى إما بالاعتماد على الفائض في مواردها الطويلة المدى وإما بالاعتماد على موارد مالية مكملة

$BFR = 0$ استخدامات الاستغلال متساوية مع مواردها ليس لديها احتياجات لتمويل الاستغلال لأن الخصوم الدورية (د.ق.أ) كافية لتمويل أصول دورية (أصول متداولة)

¹ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص70.

² سليمان ناصر، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص60.

$BFR < 0$ الموارد أكبر من دورة الاستغلال ليس لديها احتياجات لتمويل المؤسسة لها فائض في رأس المال العامل موجه لتغطية وتمويل احتياجات الدورة

المطلب الثالث: الخزينة الصافية TN

الفرع الأول: مفهوم الخزينة الصافية .

تسمح الخزينة بتحديد التوازن المالي بين رأس المال العامل واحتياج رأس المال العامل فهي مؤشر للتوازن المالي القصير جدا أي في كل لحظة وهي مجموع الأموال السائلة التي بحوزة المؤسسة خلال دورة الاستغلال، وما عليها من ديون مالية مستحقة في الأجل القصيرة جدا. فهي بمثابة مخزون نقدي حيث مستوى هذا الأخير يتوقف على الخصائص البنوية لاستعمالات وموارد المؤسسة.

تعريف الثاني: الخزينة هي مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة استغلالية ، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فورا والخزينة هي على درجة كبيرة من الأهمية لأنها تعبر عن وجود توازن مالي بالمؤسسة.¹ من خلال ما سبق يمكن استنتاج العلاقة التالية :

الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

الفرع ثاني: حالات الخزينة.

$TR > 0$ تفسر هذه الحالة (الأموال الدائمة < الأصول الثابتة) وبالتالي هناك فائض رأس المال العامل ويجد هذا الفائض مكانة في شكل سيولة وهو ما يشكل خزينة إيجابية بإمكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة والتي قد تفوق الخصوم المتداولة .

$TR = 0$ تكون المؤسسة في هذه الحالة قد حققت توازنها المالي وذلك بتطابق كل من رأس المال العامل واحتياج رأس المال العامل. هذا يعني أن الخزينة مثلى وتعبّر عن مدى محافظة المؤسسة عن وضعيتها المالية .

$TR < 0$ تفسر هذه الوضعية بكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من أجل استمرار النشاط بمعنى أن المؤسسة في حالة عجز في توفير السيولة لمواجهة التزاماتها وبالتالي اللجوء إلى تسبيقات مصرفية وكذا سلفيات بنكية.

¹ مليكة زغيب، ميلود بوشنكير، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص 53.

المبحث الثالث : التحليل بواسطة النسب المالية .

تعتبر النسب المالية من الأدوات المفيدة في التحليل المالي، لأنها تظهر العلاقة القائمة بين الأرقام التي تتضمنها الميزانيات وقوائم نتائج الأعمال، كما تعتبر النسب المالية من بين أسهل الأدوات المستعملة في عملية التشخيص للوضعية المالية للمؤسسة انطلاقاً من الميزانية وجدول حسابات النتائج للمؤسسة، وقد استعملت هذه النسب منذ أن بدأ اهتمام المعنيين بمردودية الأموال في النشاط الاقتصادي للمؤسسات، وقد تطورت كيفية استعمال واختيار النسب مع ظهور بحوث واقتراحات من طرف الماليين المختصين في التسيير مما جعل النسب المالية تأخذ مجالاً أوسع.

المطلب الأول : تعريف النسب المالية وأهميتها .

أولاً: تعريف النسب المالية .

يمكن تعريف النسب المالية بالعديد من التعاريف نذكر منها :

التعريف الأول : علاقة" بين قيمتين ذات معنى وهذه القيم التي تؤخذ من الميزانية أو جدول حسابات النتائج أو منهما معاً.¹

التعريف الثاني : "علاقة" تربط بندين أو أكثر من البنود القائمة.²

التعريف الثالث : النسب المالية هي عبارة عن علاقة بين متغيرين ونتاج هذه المقارنة لا قيمة له إلا إذا قورن بنسبة أخرى مماثلة وتسمى بالنسب المرجعية وعلى ضوء عملية المقارنة يمكن تقييم الموقف".³

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن النسبة المالية هي إذن علاقة منطقية بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية للمنشأة، وتمثل هذه العلاقة ارتباطاً ذا مغزى بأحد أو بكل الأهداف الأساسية التي تسعى المنشأة إلى تحقيقها.

ثانياً : أهمية النسب المالية :

إن النسب المالية تعتبر من أدوات تقدير ومقارنة نتائج المؤسسة ، وتسمح للمؤسسة عبر الزمن بمتابعة تطورها وتطور بعض المؤشرات الداخلية والخارجية حيث من الواجب معرفة نقاط القوة ونقاط الضعف حتى يمكن استغلالها بشكل صحيح أو العمل على تصحيحها .

وتكمن أهمية النسب المالية في النقاط التالية :⁴

- تقديم مدلولات ذات مغزى ومفيدة.
- استعراض اتجاه البنود في القوائم المالية بفترات مالية لنفس المؤسسة.
- مقارنة المؤسسة مع غيرها من المؤسسات المنتمية إلى نفس القطاع.

¹ ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 19.

² مطر، مرجع سبق ذكره، ص 40.

³ مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص 357.

⁴ عاطف وليم أندراوس التمويل والإدارة المالية للمؤسسات دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008 ص 81

- مقارنة المؤسسة مع النسب المعيارية والصناعية المعتمدة. تقييم أداء المؤسسة وأداء إدارة.
- التعرف على مواطن الضعف والقوة في المؤسسة واقتراح التوصيات والسياسات الكفيلة بمعالجتها.

المطلب الثاني : حدود استخدام النسب المالية واسسها .

اولا: حدود استخدام النسب المالية .

على الرغم من أهمية استخلاص وتحليل النسب المالية بهدف تقييم الأداء المالي للمنشأة إلا أن استخدام النسب المالية قد يؤدي إلى ظهور بعض المشاكل التي تقلل من فعالية التقييم نذكر منها:¹

تتكون الشركات الكبرى عادة من عدة وحدات تعمل كل منها في مجال متخصص يختلف عن الآخر، وهنا يصعب التوصل إلى نسب معيارية يمكن استخدامها لأغراض المقارنة، حيث تنتهي الشركة في الواقع إلى عدة صناعات متنوعة لذلك يمكن القول بأن تحليل النسب المالية يصبح ذا معنى حقيقي في الشركات الصغيرة والمتخصصة في حين تقل فعاليته في الشركات الكبرى.

تؤثر معدلات التضخم على عناصر القوائم المالية لذلك لا بد من الحرص الشديد عند مقارنة النسب المالية عبر عدة فترات زمنية أو عند مقارنة الأداء المالي لشركات ذات أعمار إنتاجية مختلفة تؤثر التغيرات الموسمية أيضا على النسب المالية ومدلولاتها وخاصة في بعض الصناعات مثل صناعة الأغذية المحفوظة مثلا.

إن اختلاف القواعد المحاسبية خاصة عند حساب معدلات الاهتلاك أو تقييم المخزون) يؤدي إلى صعوبة إجراء المقارنات بين الشركات.

من الصعب التوصل إلى حكم نهائي بشأن إحدى النسب فعندما تكون نسبة التداول مرتفعة قد يعني ذلك أن موقف السيولة قوي وهذا مؤشر جيد، وقد يعني في نفس الوقت أن النقدية أكثر مما يجب وهذا مؤشر سيء لأن معناه أن موارد المشروع معطلة.

قد تكون بعض نسب المنشأة جيدة وبعضها غير جيدة وهنا لا بد من التقييم المالي للمشروع ككل، حيث أن التحليل المالي لا يجب أن يتوقف عند نسبة معينة وإنما لا بد أن يشمل مجموعة النسب المالية بصورة متكاملة.

قد تستخدم الشركات بعض الأساليب غير السوية بهدف إظهار القوائم المالية بصورة أفضل من الحقيقة وهو ما يسمى Window Dressing وبالتالي فإن تحليل هذه القوائم يؤدي إلى التوصل إلى استنتاجات غير حقيقية.

ثانيا: أسس النسب المالية:²

هناك مجموعة من القواعد والأسس التي يجب على المحلل المالي أخذها بعين الاعتبار عند العمل على استخدام النسب كطريقة لإعداد التحليل المالي المطلوب وتمثل هذه الأسس :

¹ محمد صالح الحناوي ونهال فريد مصطفى، الأدراق المالية (التحليل المالي لمشروعات الأعمال)، الدار الجامعية، مصر، 2005. ص 64 - 65 .
² سايبي المهدي، دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم، 2016 ، ص 22-23.

1. تحديد الهدف من عملية التحليل بوضوح :

لابد على المحلل المالي أن يتعرف على الهدف الذي تسعى المؤسسة إلى تحقيقه من عملية التحليل، وتحديد الهدف بدقة يساعد على فهم المحلل لطبيعة عمله، واختياره للتسلسل المنطقي والصحيح لعملية التحليل.

2. تحديد نطاق البيانات والمعلومات اللازمة لعملية التحليل :

يجب على المحلل المالي ان يستند الى الهدف المراد تحقيقه من اجل تحديد مصادر البيانات التي يستعين بها وقوائم المشمولة، وتحديد الفترة المالية الخاضعة لعملية التحليل .

3. تحديد الحد الأقصى والأدنى المقبول لكل نسبة :

تعد النتيجة النسبة المحسوبة دلالة واضحة على طبيعة ما تمثله من عناصر ونشاطات المؤسسة. لكن ليس بالضرورة دائما أن يدل ارتفاع النسبة على مستوى جيد في جميع الأحوال لذلك لابد من وضع حدود تبين متى تكون النسبة مقبولة أو جيدة، ومتى تكون غير مقبولة

4. وضع نسب معيارية للنسب المحسوبة :

يتم وضع نسب معيارية يمكن مقارنتها مع النسب المحسوبة لتحليل نشاطات المؤسسة وبالتالي معرفة وضع المؤسسة نسبة إلى الأوضاع المعيارية، ويتم تفسير معاني النسب الخاصة بالمؤسسة بالمقارنة مع النسب المعيارية الموضوعية.

5. اختيار النسب التي تحقق الهدف من التحليل :

تتجاوز عدد النسب التي يمكن تركيبها وكل نسبة تؤدي إلى تحقيق هدف يختلف عن الهدف الذي تؤديه النسبة الأخرى لذلك يجب على المحلل المالي أن يختار النسب التي تؤدي إلى تحقيق الهدف من التحليل الذي يقوم به.

6. تركيب النسب الإضافية بطريقة منطقية :

عندما تكون هناك الحاجة الى تركيب النسب لها وضائف خاصة بهدف التحليل فإن هناك أسسا تؤخذ بعين الاعتبار عند تركيبها تتمثل في :

- يجب أن تؤدي النسب المركبة إلى إيجاد علاقة وظيفية بين نشاطين في المؤسسة مثل علاقة صافي الربح مع المبيعات.
- يجب أن تؤدي النسب المركبة إلى تقييم وتحليل العلاقة بين النشاطات مع بعض المؤشرات الاقتصادية.
- يجب ان تركيب النسب بطريقة تعمل على تحقيق اهداف محددة مثل الدخل الى حقوق المساهمين بهدف اظهار كفاءة عمليات المؤسسة في تحقيق عائد على اموال مساهمها.

المطلب الثالث : أنواع النسب المالية

هناك أربعة أنواع من النسب المالية سنتطرق إليها بشيء من التفصيل في هذا المطلب:

1/ نسب الهيكلية:

هي عبارة عن مجموع النسب المالية التي تستعمل لغرض تحليل الوضعية المالية للمؤسسة وكذلك لتقدير توازنها، أي هي تقدم صورة واضحة حول الهيكلية المالية في زمن معين، فهي تبين العلاقة الموجودة بين عناصر الأصول و عناصر الخصوم، و حسب عناصر الميزانية يمكننا استنتاج ثلاثة أنواع من نسب الهيكلية تتمثل في:¹

أ - نسب هيكلية الأصول: إن النسب المستخدمة توضح بشكل جيد وزن كل عنصر من عناصر الأصول بالنسبة لنوع الأصول و نستخلص ما يلي :

- نسبة الأصول الثابتة = (إجمالي الأصول الثابتة / مجموع الأصول) X 100

- نسبة الأصول المتداولة = (إجمالي الأصول المتداولة / مجموع الأصول) X 100

- نسبة القيم القابلة للتحقيق = (إجمالي القيم القابلة للتحقيق / مجموع الأصول) X 100

- نسبة القيم الجاهزة = (إجمالي القيم الجاهزة / مجموع الأصول) X 100

ان هذه النسب تسمح لنا بقياس درجة السيولة التي تتمتع بها موجودات المؤسسة كما تمنح لنا صورة عن إمكانية المؤسسة في عملية تغيير هيكلتها حتى تصبح تتماشى و الهيكلية المثلى.

ب - نسب هيكلية الخصوم : تمثل هذه النسب المصادر التي استعملتها المؤسسة من أجل تمويل استخداماتها خلال فترة معينة أو تبين وزن كل طرف من الأطراف المكونة للخصوم ويمكن تلخيصها فيما يلي :

-نسبة الأموال الخاصة = (إجمالي الأموال الخاصة / مجموع الخصوم) X 100

-نسبة الديون الطويلة الأجل = (إجمالي الديون الطويلة الأجل / مجموع الخصوم) X 100

-نسبة الديون القصيرة الأجل = (إجمالي الديون القصيرة الأجل / مجموع الخصوم) X 100

النسب العامة: تكمن أهمية هذه النسب في إظهار أهمية وتطور رأس المال العامل وتوضيح التمويل، أي التي تستخدمها المؤسسة، و سنوضح ذلك من خلال الجدول التالي:

¹ Pierre Conso, La Gestion Financière L'entreprise, op .cit ,Paris , France, P. 182.

الجدول رقم 5: النسب العامة.

النسبة	العلاقة	التعليق
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة/ الأصول الثابتة	هذه النسبة تقيس مدى تمويل الاستعمالات بالموارد المستقرة قيمة هذه النسبة يجب أن تكون أكبر من الواحد لكي تحقق المؤسسة هامش أمان يتمثل في رأس المال العامل الصافي.
نسبة التمويل الذاتي	الأموال الخاصة/ الأصول الثابتة	هذه النسبة تبرز مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة، عادة ما تكون هذه النسبة أقل من الواحد.
نسبة الاستقلالية المالية (المديونية)	الأموال الخاصة / مجموع الديون	هذه النسبة محصورة بين (1 و2) فإذا تساوت مع العدد 2 أو زادت فهذا يعني أن الأموال الخاصة تساوي ضعف الديون أو أكثر، مما يجعل لها القدرة الكافية للتسديد أو الاقتراض ، أما إذا كانت عند الواحد (1) أو أقل منه فهذا يعني تساوي الطرفين و يجعل المؤسسة في وضعية مشبعة بالديون ولا تستطيع الحصول على قروض إضافية (إلا في حالات إعطائها ل ضمانات أخرى).
نسبة قابلية السداد	مجموع الديون/ مجموع الأصول	هذه النسبة تسمح بمقارنة ديون المؤسسة مع أصولها، كلما كانت هذه أقل من الواحد كلما كان هذا في صالح المؤسسة أي يشكل ضمان كافي للمقرضين، الحالة المثلى هي (0.5).

المصدر: ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره ، ص. 43.

2 / نسب السيولة: هذه النسب تسمح بمقارنة عناصر الأصول المتداولة و عناصر الديون قصيرة الأجل أي التقارب بين السيولة و استحقاقها كما توضح لنا مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها و تتمثل هذه النسب في :

الجدول رقم 6: نسب السيولة .

النسبة	العلاقة	التعليق
نسبة سيولة الأصول	الأصول المتداولة / مجموع الاصول	تبين هذه النسبة مدى سيولة أصول المؤسسة، كلما كانت هذه النسبة أكبر من (0.5) فهذا يعني أن الأصول المتداولة أكبر من الأصول الثابتة، و هذه الحالة جيدة للمؤسسة لأن حركة الأصول المتداولة سريعة و تحقق أرباحا و هذا ما يميز المؤسسات التجارية، أما إذا كانت في حدود (0.5) فتدل على ارتفاع الاستثمارات خاصة عند حداثة أصول المؤسسة
نسبة السيولة العامة	الأصول المتداولة / ديون قصيرة الاجل	تبين هذه النسبة مدى تغطية الأصول المتداولة بالديون قصيرة الأجل ، إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد هذا يعني أن المؤسسة لها القدرة على التسديد، أما إذا كانت مساوية للواحد فهذا يعني حالة التوازن ، أما إذا كانت أقل من الواحد فهذا يعني أن رأس المال العامل سالب
نسبة السيولة المختصرة	القيم القابلة للتحقيق + القيم الجاهزة / ديون قصيرة الاجل	تعرف هذه النسبة بنسبة الخزينة ، تبين هذه النسبة مدى تغطية ديون قصيرة الأجل بواسطة القيم الجاهزة و القيم القابلة للتحقيق ، الحالة المثلى محصورة ما بين (0.3) و (0.5)
نسبة السيولة الآنية (الفورية أو الحالية)	القيم الجاهزة / ديون قصيرة الاجل	تسمح لنا بالمقارنة ما بين الأموال التي تحت تصرف المؤسسة و الديون القصيرة الأجل، فهي تعبر عن مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الفورية او السريعة الحالة المثلى ما بين (0.2) و(0.3)

المصدر: ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره ، ص 44.

3/ نسب المردودية : هذه النسب تسمح بمقارنة نتيجة ما بالوسائل المستعملة لبلوغها أو تقيس لنا العائد من استخدام الموجودات لدى المؤسسة، و عموما هناك عدد هائل من النسب يستخدمها المحلل المالي لمعرفة المردودية بمختلف أنواعها وهي¹:

أ - نسب المردودية المالية: هي مجموعة من النسب التي تعبر عن طاقة المؤسسة لإيجاد أموال لضمان عملية تحديد التجهيزات المتعلقة بالإنتاج و من ثم تطوير و تحسين نشاطها.

نسبة المردودية المالية = النتيجة الإجمالية / مجموع الأموال الخاصة

تقيس لنا هذه النسبة مردودية الأموال الخاصة وتبين فعالية المؤسسة في استخدامها لهذه الأموال، إضافة إلى ذلك هناك نسب أخرى من بينها :

نسبة المردودية الإجمالية للأموال الدائمة = رقم الأعمال الصافي / مجموع الأموال الدائمة

ب - نسب المردودية الاقتصادية : تقيس لنا مردودية كل موارد المستثمرة في المؤسسة و نستخلص منها مايلي :

نسبة المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية / مجموع الأصول

نسبة مردودية رأس المال = رقم الأعمال / مجموع الأصول

نسبة مردودية رأس المال تسمح بمقارنة رقم الأعمال بأصول الميزانية و تعبر عن سرعة دوران رقم الأعمال، فكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما أثبتت هذه الحالة أن المردودية جيدة.

4/ نسب النشاط :

تقيس نسبة النشاط مدى فاعلية المشروع في استخدام الموارد المتوافرة لديه، أو بمعنى آخر مدى كفاءة المشروع في استخدام أصوله المختلفة ، حيث توضح العلاقة بين المبيعات وبين الاستثمار في الأصول المختلفة الثابتة والمتداولة ، وتفترض هذه النسب ضرورة وجود توازن مناسب بين المبيعات وهذه الأصول وتتضمن هذه المجموعة ما يلي :

من نسب ومعدلات وباستخدام البيانات السابقة يلاحظ ما يلي :

معدل دوران مجموع الأصول : ليس هناك معدل معياري لهذه النسبة إلى أنه يمكن مقارنة النسبة المتحصل عليها مع نسبة القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة ، وتحسب بالعلاقة التالية :

معدل دوران إجمالي الأصول = رقم الأعمال / مجموع الأصول

¹ Brahim Sansari, Analyse Financière, Maison Chihab, Bab El Oued .Alger, 1996, P. 46.

معدل دوران الأصول الثابتة : من المؤشرات التحليلية المهمة في تقييم الاداء التشغيلي أو ما يسمى بمعدل دوران الأصول الثابتة وتكمن أهمية هذا المؤشر في قدرته على قياس كفاءة الإدارة وكفاءة فعالية أداؤها في استغلال واستخدام الأصول الثابتة في خلق المبيعات. وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \text{رقم الأعمال} / \text{الأصول الثابتة}$$

معدل دوران الأصول المتداولة : يقيس هذا المعدل مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات ويتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \text{رقم الأعمال} / \text{الأصول المتداولة}$$

خاتمة

من خلال ما سبق يتضح لنا أن التشخيص المالي وسيلة لتحليل الوضعية المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة للتعرف على نقاط القوة والضعف بها ثم اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة و التقليل من المخاطر المحتملة و غير المحتملة مستقبليا، إذ تقع المسؤولية على المدير و القائمين على الدراسة و التحليل داخل المؤسسة بالاعتماد على بيانات صحيحة مبنية على أسس سليمة و منطقية حتى يكون بأثير القرارات المالية فيما بعد إيجابيا على المركز المالي في المؤسسة و بالتالي على دراسة نشاط المؤسسة ومردوديتها و هذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثالث.

الفصل الثالث: دراسة حالة المجمع الصناعي سيدي بن زهيبه
"GISB"

تمهيد :

تعتبر المؤسسة الاقتصادية التحليل المالي بالغ الأهمية لمعرفة مدى قدرتها على تحقيق أهدافها ومدى إدارتها لمواردها وبالتالي فهي تقيم أداءها المالي من خلال الاعتماد على تحليلها للقوائم المالية. بعد أن قمنا بنظرة شاملة في الجانب النظري عن التحليل المالي ومختلف مؤشرات والنسب المالية سنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة تطبيقية للوضعيات المالية لمجمع الصناعي سيدي بن ذهبية "GISB" لسنة 2020, 2021, 2022 عن طريق مجموعة المؤشرات والنسب الأكثر أهمية مع التعليق على النتائج .

المبحث الأول : لمحة تعريفية عن مؤسسة جي إي أس بي إلكترونيك (GISB ELECTRIC)

المطلب الأول : نبذة عن الشركة

المطلب الثاني : منتجات الشركة

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية لمجمع الصناعي سيدي بن ذهبية "GISB"

المطلب الأول : عرض جدول الميزانية وحساب النتائج لمجمع الصناعي سيدي بن ذهبية "GISB"

المطلب الثاني :الميزانية المختصرة .

المبحث الثالث :دراسة مؤشرات التوازن المالي.

المطلب الاول: دراسة مؤشرات التوازن المالي.

المطلب الثاني: دراسة النسب المالي.

خاتمة .

المبحث الأول : لمحة تعريفية عن مؤسسة جي إي أس بي إلكتروك (GISB ELECTRIC). المطلب الأول : نبذة عن الشركة.

جي إي أس بي إلكتروك هي واحدة من أبرز المتعاملين الاقتصاديين في الجزائر، والرائدة في مجال تصنيع وتسويق المنتجات الكهربائية. مدعومة بتجهيزات متقدمة ذات تكنولوجيا عالية، تلتزم الشركة بضمان الجودة والسلامة في كل مرحلة من مراحل الإنتاج من خلال اختبارات صارمة.

جي إي أس بي إلكتروك هي شركة ذات مسؤولية محدودة تأسست سنة 2009 مؤسسها سيد جيلاني كوبيبي حيث قدر رأس مالها ب 500 000 000 دج .

تأخذ هذه الشركة او المؤسسة تسمية المجمع الصناعي سيدي بن ذهبية .



الموقع الاستراتيجي:

تقع الشركة في مدينة مستغانم في الغرب الجزائري، وهي موقع استراتيجي مهم بالقرب من:

- ميناء مستغانم (16 كم)
- مطار وهران الدولي (86 كم)
- ميناء وهران (81 كم)
- القدرات التشغيلية:
- عدد الموظفين: 1200 موظف.
- عدد المنتجات: 4500 منتج.
- المساحة الإجمالية: 130,000 متر مربع.

- نسبة الإدماج: 70%.

تاريخ الشركة :

جي إي أس بي إلكترونيك تأسست لتكون رائدة في تصنيع وتسويق المنتجات الكهربائية في الجزائر، ملتزمة بتقديم أعلى معايير الجودة والابتكار التكنولوجي.

رؤية الشركة:

- أن نصبح رائدًا في صناعة المنتجات الكهربائية والمساهمة في الانتقال نحو الطاقة النظيفة.

قيمة الشركة :

- الثقة: بناء بيئة من الثقة تعزز التنوع والتعاون، وتمكن الأفراد من اتخاذ القرارات بنزاهة.

- الابتكار: تقديم حلول كهربائية مبتكرة وموثوقة تلي احتياجات العملاء.

- الاستدامة: الالتزام بالتميز في الخدمة والتركيز على التقدم التكنولوجي والاستدامة.

البيئة والتنمية المستدامة:

تعتبر البيئة والتنمية المستدامة من أهم القيم التي يحرص على تطبيقها مجمع جي إي أس بي إلكترونيك في جميع أنشطته ومشاريعه. تسعى الشركة لتقديم حلول كهربائية مبتكرة وفعالة تلي احتياجات العملاء والمجتمعات دون التأثير سلبًا على الموارد الطبيعية أو التنوع البيولوجي.

البحث و التطوير: تولي الشركة أهمية حاسمة للبحث والتطوير من خلال:

- مكاتب دراسات وتطوير متقدمة.

- فريق متخصص من المهندسين والتقنيين.

- شراكات مع الجامعات والمعاهد الوطنية المتخصصة.

المطلب الثاني: منتجات الشركة.

ELEMENTS

ELEMENTS متخصصة في استرجاع النحاس والالومنيوم والبرونز والمعادن الثمينة الأخرى لتحويلها إلى منتجات شبه مصنعة لمجموعة متنوعة من الصناعات.

شراكاتها مع هذه الصناعات تساهم في مستقبل أكثر استدامة من خلال تعزيز الاقتصاد الدائري .

بفضل عمليات إعادة التدوير الخاصة بها، تقلل ELEMENT من الأثر البيئي عن طريق تحويل هذه النفايات إلى موارد قيمة، مما يقلل من الاعتماد على الموارد الطبيعية وكمية النفايات، ويساهم في دورة إنتاج أكثر استدامة.

50000 طن في السنة من النحاس و 30000 طن من الألومنيوم و 2000 طن من نحاس مسطح و 1500 طن من قضيب و ملفوف برونزي.

LA CABLERIE SIDI BENDEHIBA

الكوابل الجزائرية هي شركة رائدة في تصنيع الكوابل والاسلاك الكهربائية ذات الجهد المنخفض ، المتوسط و العالي والكوابل الخاصة بما فيها الكوابل المقاومة للحريق، وكوابل التحكم ، وأسالك الشبكات المحلية، والاسلاك ذات الالياف الضوئية المصنوعة بأيادي جزائرية.

38000 طن في السنة من الكابلات المنزلية والصناعية والخاصة من النحاس والألومنيوم (منخفضة ، متوسطة وعالية الجهد).

GISB ENERGY

GISB ENERGY هي شركة تقوم بتصنيع محولات وخاليا التوزيع التي تشمل التطبيقات الداخلية والخارجية وفقا لمعايير عالمية معتمدة. تم تصميم هذه الوحدات لتلبية مجموعة متنوعة من الاحتياجات، بما في ذلك الربط الحلقي مع محولات التوزيع والمحطات المدمجة ومشاريع الطاقة المتجددة والتطبيقات الصناعية وغيرها.

6000 وحدة/السنة محول توزيع جاف بجهد 05 كيلوفولت / 36 كيلوفولت بقدرة تتراوح من 50 إلى 5000 كيلوفولت أمبير. 10000 وحدة/السنة معدات حماية الجهد العالي (HV) / الجهد المتوسط (MV) بجهد 12 كيلوفولت / 36 كيلوفولت. 2000 معدات حماية للجهد العالي (HV) / الجهد المتوسط (MV) بجهد 36 كيلوفولت .

ATAKOR

ATAKOR تم إنشاء هذا الفرع لدعم الفروع الأخرى للمجمع من خلال تصنيع جزء هام من مكونات المنتجات التي يصنعونها، وكذلك لدعم الصناعة الوطنية والمساهمة في استبدال الواردات. يعتبر هذا الفرع الأول من نوعه في القارة الأفريقية، حيث سيقوم في البداية بإنتاج مفاتيح التحويل الكهروميكانيكية المعزولة بالغاز SF6، وعوازل MT، قوالب الحقن و أجزاء دقيقة لصناعات متنوعة.

20000 وحدة/السنة عازل الجهد المتوسط (MV) . 15000 وحدة/السنة مفتاح الجهد المتوسط (MV).
200000 وحدة/السنة قطع ميكانيكية. 500 وحدة/السنة قوالب الحقن.

KAST

كاست ملتزمة بتصميم وتصنيع منتجات إضاءة عالية الجودة توفر أداءً مثاليًا وفترة حياة طويلة وكفاءة في استهلاك الطاقة. بفضل خبرتها في تكنولوجيا الصمامات المضيئة (LED) تستطيع كاست تقديم منتجات مبتكرة تلبي احتياجات السوق وتسهم في بيئة أكثر استدامة.

1700000 وحدة/السنة ملحقات الكابلات. 1500000 وحدة/السنة المفاتيح والمقابس الكهربائية. 600000 وحدة/السنة

قواطع كهربائية. 1400000 وحدة/السنة مصباح إنارة عامة. 65000 وحدة/السنة إنارة المنازل (مصباح، أضواء مسلطة، لوحات). 200000 وحدة/السنة الانارة الشمسية.

GISB GREEN POWER

GISB GREEN POWER هي شركة فرعية لمجمع GISB ELECTRIC الصناعية. مهمتها تسهيل الانتقال الطاقوي نحو مصادر طاقة نظيفة وموثوقة ومستدامة للأفراد والمهنيين.

الالتزام بالجودة:

جي إي أس بي إلكتريك تضمن الجودة من خلال:

- إجراءات صارمة لضمان الجودة في كل مرحلة من مراحل العمليات.
- اختبارات وفحوصات شاملة لتحديد ومعالجة أي مشاكل محتملة قبل التأثير على العملاء
- التزام بالمعايير الدولية وأفضل الممارسات لضمان منتجات عالية الجودة.

الأسواق المستهدفة: جي إي أس بي إلكتريك تسعى لتوسيع تواجدها في الأسواق الإفريقية والدولية من خلال تقديم منتجات كهربائية مبتكرة وعالية الجودة. الهدف هو تلبية احتياجات العملاء على الصعيدين الإقليمي والعالمي بفضل الخبرة والتكنولوجيا المتقدمة.

المشاريع الكبرى:

- مطار الجزائر الدولي
- مسجد الجزائر الأعظم
- محطات إنتاج الطاقة الكهربائية
- ملعب وهران
- ملعب الدويرة - الجزائر العاصمة
- والعديد من المشاريع الأخرى

لتركيز على العملاء:

في جميع الأسواق التي تخدمها، تعطي جي إي أس بي إلكتريك الأولوية لبناء علاقات قوية ومستدامة مع العملاء. هذا يسمح للشركة بفهم احتياجات العملاء بعمق وتوفير تصميم منتجات متفوق وخدمة سريعة وفعالة، ودعم متواصل طوال عمر استخدام التركيبات. حيث يتم تسويق المنتجات و توزيعها على كل من شركة سونلغاز , شركة سوناطراك و دول افريقيا.

الشهادات الخاصة بالمجمع:

- شهادات المنتجات
- المعايير الدولية
- شهادات من مؤسسات وطنية ودولية وخاصة

التواجد العالمي والتغطية الوطنية:

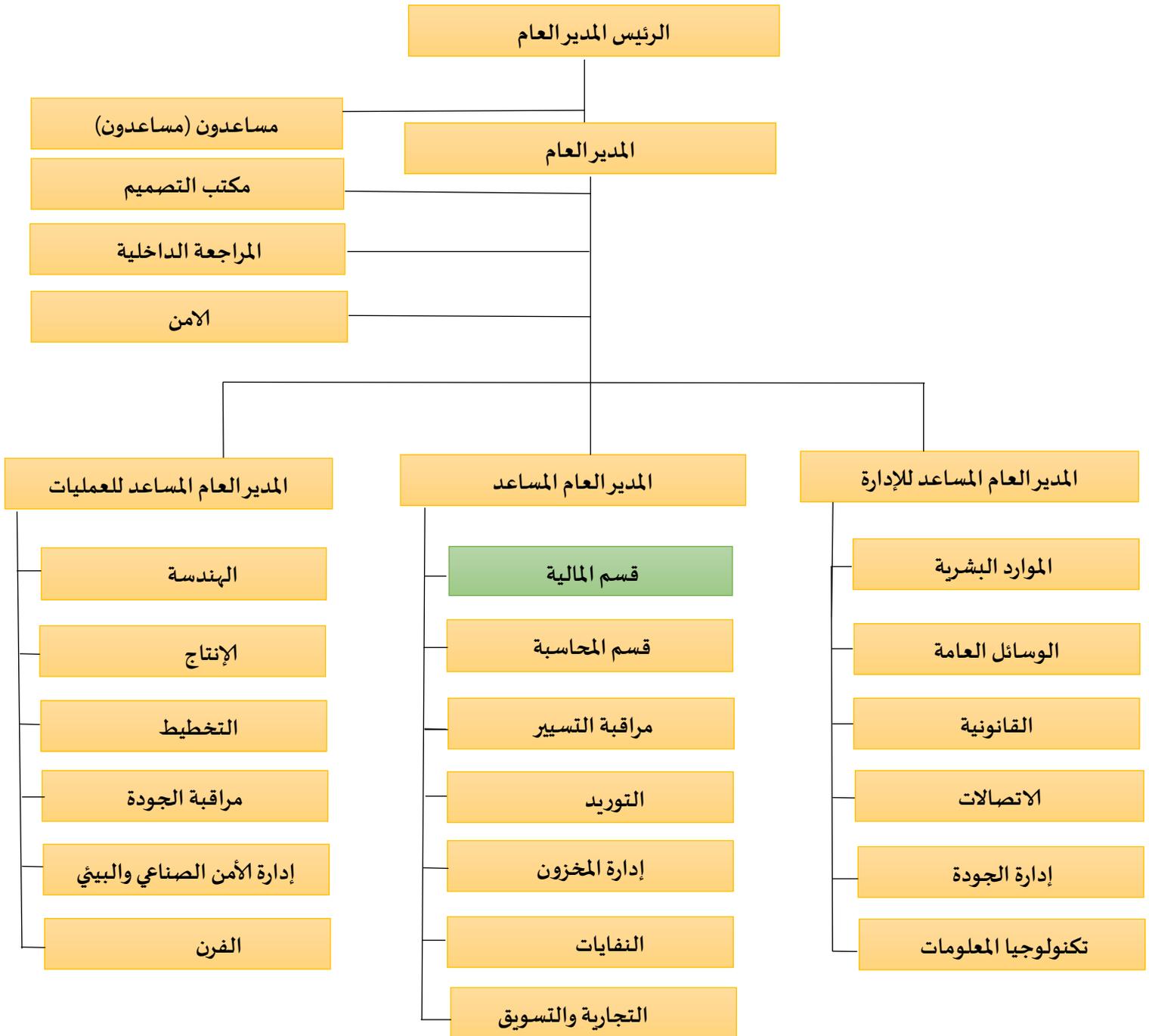
- التغطية الوطنية الشاملة: تلي جي إي أس بي إلكترونيك احتياجات السوق الوطني بفضل منتجاتها العالية الجودة وخدمة العملاء الاستثنائية.
- التوسع الدولي: تسعى الشركة إلى الولوج بقوة إلى أسواق إفريقيا والعالم برؤية استراتيجية من خلال تقديم منتجات كهربائية مبتكرة وذات جودة عالية.

الشهادات والجودة:

- الحصول على شهادات جودة من مؤسسات دولية.
- الالتزام بالمعايير الدولية في التصنيع والإنتاج.

هذه اللوحة التفصيلية تسلط الضوء على مختلف جوانب مؤسسة جي إي أس بي إلكترونيك، من الرؤية والقيم إلى المنتجات والالتزام بالجودة والاستدامة، مما يعكس التزام الشركة بتقديم أفضل الحلول الكهربائية للسوق المحلية والدولية.

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي.



الشكل (01): الهيكل التنظيمي.

1. الرئيس المدير العام
قيادة وتوجيه الشركة، تحديد استراتيجيات النمو، واتخاذ القرارات الكبرى. و الإشراف على جميع العمليات وضمان تحقيق الأهداف المالية والتشغيلية.
2. المدير العام
إدارة العمليات اليومية، تنفيذ استراتيجيات مجلس الإدارة، وتنسيق الإدارات المختلفة. ومتابعة أداء الموظفين، تحسين الكفاءة، وضمان الجودة.
3. مساعدون
دعم المدير العام في المهام الإدارية، تنظيم الجدول الزمني، وإعداد التقارير. وتنسيق الاجتماعات، التعامل مع المراسلات، وتوفير الدعم اللوجستي.
4. مكتب الدراسات
إجراء البحوث والتحليلات، تطوير المشاريع الجديدة، وتحسين العمليات. وتقديم توصيات استراتيجية، إعداد دراسات الجدوى، وتحليل البيانات.
5. التدقيق الداخلي
مراجعة العمليات الداخلية، ضمان الامتثال للقوانين واللوائح، وتقليل المخاطر. وإجراء التدقيقات الدورية، تحليل السجلات المالية، وتقديم تقارير التدقيق.
6. الأمن
حماية الممتلكات والأصول، ضمان سلامة الموظفين، وإدارة مخاطر الأمان. وتنفيذ إجراءات الأمان، مراقبة الدخول والخروج، والتعامل مع الحوادث.
7. الهندسة (تحت DGA العمليات)
تصميم وتطوير المنتجات، تحسين عمليات التصنيع، وتقديم الدعم الفني. وإعداد الرسومات الفنية، اختبار المنتجات، وحل المشاكل الهندسية.
8. الإنتاج (تحت DGA العمليات)
تنظيم عمليات التصنيع، ضمان جودة الإنتاج، وتحقيق أهداف الإنتاج. و جدولة الإنتاج، مراقبة الأداء، وتحسين العمليات الإنتاجية.
9. التخطيط (تحت DGA العمليات)
تطوير خطط الإنتاج، تنسيق الموارد، وإدارة جداول الزمن. وإعداد جداول العمل، تقدير التكاليف، وضمان تحقيق الأهداف الزمنية.
10. مراقبة الجودة (تحت DGA العمليات)
فحص المنتجات، ضمان مطابقة الجودة، وتقليل العيوب. إجراء اختبارات الجودة، إعداد تقارير الجودة، وتصحيح العيوب.
11. (HSE تحت DGA العمليات)
إدارة الأمن الصناعي والبيئي، ضمان الامتثال للقوانين البيئية. وتطوير سياسات الأمان البيئي، إجراء التدريبات، وتقييم المخاطر.

12. الفرن (تحت DGA العمليات) إدارة تشغيل الأفران، تحسين عمليات التسخين، وضمان الكفاءة. و تشغيل وصيانة الأفران، مراقبة درجة الحرارة، وتحليل الأداء.
13. المالية (تحت DGA المالية واللوجستيات) إدارة الموارد المالية، إعداد التقارير المالية، وتحليل الأداء المالي. و إعداد الميزانيات، متابعة النفقات، وتحليل الإيرادات.
14. المحاسبة (تحت DGA المالية واللوجستيات) تسجيل المعاملات المالية، إعداد التقارير المحاسبية، وضمان الامتثال للمعايير. و مراجعة الحسابات، إعداد القوائم المالية، وتقديم التقارير الضريبية.
15. مراقبة الإدارة (تحت DGA المالية واللوجستيات) تقييم الأداء المالي، تقديم تقارير إدارية، وتحليل الكفاءة التشغيلية. و إعداد التقارير الدورية، تحليل التكلفة، وتقديم التوصيات الإدارية.
16. التوريد (تحت DGA المالية واللوجستيات) إدارة شراء المواد، ضمان توافر الموارد، وتحسين سلسلة التوريد. و التفاوض مع الموردين، إعداد أوامر الشراء، ومراقبة المخزون.
17. إدارة المخزون (تحت DGA المالية واللوجستيات) تنظيم وتخزين المواد، ضمان توافر المنتجات، وإدارة الجرد. و تتبع المخزون، إعداد تقارير الجرد، وتخطيط الطلبات.
18. النفايات (تحت DGA المالية واللوجستيات) إدارة عمليات التخلص من النفايات، تحسين إعادة التدوير، وضمان الامتثال البيئي. و جمع ومعالجة النفايات، إعداد تقارير النفايات، وتطوير سياسات بيئية.
19. التجارية والتسويق (تحت DGA المالية واللوجستيات) تطوير استراتيجيات التسويق، تعزيز العلامة التجارية، وزيادة المبيعات. إعداد خطط التسويق، تحليل السوق، وإدارة الحملات الإعلانية.
20. الموارد البشرية (تحت DGA الإدارة) توظيف وتدريب الموظفين، إدارة الرواتب، وتطوير السياسات البشرية. وإجراء المقابلات، إعداد برامج التدريب، ومتابعة أداء الموظفين.
21. الوسائل العامة (تحت DGA الإدارة) إدارة المرافق العامة، تقديم الدعم اللوجستي، وتحسين بيئة العمل. و صيانة المباني، توفير الأدوات، وإدارة النقل.
22. القانونية (تحت DGA الإدارة) تقديم المشورة القانونية، إدارة النزاعات، وضمان الامتثال القانوني. و إعداد الوثائق القانونية، تمثيل الشركة في المحاكم، ومتابعة التشريعات.
23. الاتصالات (تحت DGA الإدارة) إدارة الاتصالات الداخلية والخارجية، تعزيز العلاقات العامة، وتطوير الاستراتيجيات الإعلامية. و إعداد البيانات الصحفية، تنظيم الفعاليات، وإدارة وسائل التواصل الاجتماعي.
24. إدارة الجودة (تحت DGA الإدارة) تطوير معايير الجودة، إجراء التدقيقات، وتحسين العمليات. و إعداد تقارير الجودة، تقديم التدريب، ومراقبة الامتثال.

25. تكنولوجيا المعلومات (وحدة تكنولوجيا المعلومات) (تحت DGA الإدارة) إدارة نظم المعلومات، دعم التكنولوجيا، وتطوير البنية التحتية الرقمية. و صيانة الشبكات، تقديم الدعم الفني، وتطوير التطبيقات.

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية لمجمع الصناعي سيدي بن ذهبية "GISB"

المطلب الأول: عرض جدول الميزانية وحساب النتائج لمجمع الصناعي سيدي بن ذهبية "GISB"

الجدول رقم (7): ميزانية المؤسسة جانب (الأصول).

2022	2021	2020	الأصول
			الأصول غير جارية
			فارق الشراء (ou goodwill)
986 950,90	2 886 097,48	2 875 013,41	تثبيتات معنوية
3 220 333 106,95	3 655 825 690,23	4066 075 460,64	التثبيتات العينية
			أراضي
1 745 456 671,32	1 777 291 262,19	2002 850 627,41	مباني
1 419 491 770,63	1 823 149 763,04	2002 472 972,58	تثبيتات عينة أخرى
55 384 665,00	55 384 665,00	55 384 645,00	تثبيتات ممنوح امتيازها
867 852 964,58	560 305 257,61	557 907 245,85	تثبيتات يجري إنجازها
18101129,29	23 937 370,00	8 709 800,00	تثبيتات مالية
			السندات الموضوعه موضع المعادلة
6 409 800,00	6 409 800,00	6 409 800,00	مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها
			السندات الأخرى المثبتة
11691329,29	17 527 570,00	2300 000,00	قروض وأصول مالية أخرى غير جارية
			ضرائب مؤجلة على الأصل
4107274151,72	4 242 954 415,32	4 635 567 519,90	مجموع الأصول غير الجارية
			أصول جارية
3 584 697 708,81	2 562 446 724,84	3 584 697 708,81	مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
			حسابات دائنة واستخدامات مماثلة
1 038 587 447,65	1547 114 550,61	1 405 146 659,94	الزبائن
1 760 874 896,65	917 361 229,83	705 423 591,79	المدينون الآخرون
46 943 658,38	7915 638,28	10 274 041,28	الضرائب وما شابهها
1 580 000,00			حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة
			الموجودات وما شابهها
			الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية
286 524 210,84	772 080 773,30	174 003 828,41	الخزينة اصول
5 494 009 878,01	5 806 918 916,86	5 879 545 830,23	مجموع الأصول الجارية
9 601 284 029,73	10 049 873 332,18	10 515 113 350,13	المجموع العام للأصول

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على وثائق المؤسسة . الملحق رقم (01-02)

الجدول رقم (8): ميزانية المؤسسة جانب (الخصوم).

2022	2021	2020	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة
500 000 000,00	500 000 000,00	500 000 000,00	رأس المال الصادر
			رأس المال غير المطلوب
			علاوات واحتياطات (احتياطات مدمجة)
			فوارق إعادة التقييم
			فرق المعادلة
50 974 365,56	384 520 763,06	-389 549 249,50	النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة المجمع)
80 580 389,17	-303 940 373,89	85 608 875,61	رؤوس أموال خاصة أخرى ترحيل من جديد
			حصة الشركة المدمجة
			حصة ذوي الأقلية
631 554 754,73	580 580 389,17	196 059 626,11	المجموع
			الخصوم غير الجارية
1 829 114 607,60	2 736 947 914,19	2 978 544 893,34	القروض والديون المالية
			الضرائب (المؤجلة ومرصود لها)
			الديون الأخرى غير الجارية
13 000 000,00	13 000 000,00	13 000 000,00	مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
1 842 114 607,60	274 947 914,19	2 991 544 893,34	مجموع الخصوم غير الجارية
			الخصوم الجارية
958 591 053,26	636 920 987,78	776 780 057,55	الموردون والحسابات الملحقة
10 889 407,90	95 111 718,93	94 107 445,69	الضرائب
665 427 097,54	889 417 393,81	1 002 691 261,73	الديون الأخرى
5 492 707 108,70	5 097 894 928,30	5453 930 065,71	خزينة الخصوم
7 127 614 667,40	6 719 345 028,82	7 327 508 830,68	مجموع الخصوم الجارية
9 601 284 029,73	10 049 873 332,18	10 515 113 350,13	المجموع العام للخصوم

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على وثائق المؤسسة . الملحق رقم (03-04)

جدول رقم (9): يمثل حساب النتائج .

2022		2021		2020		العناصر
الدائن	مدين	الدائن	مدين	الدائن	مدين	
						مبيعات بضائع
5 703 020 670,69		5 206 529 918,15		4 816 982 316,29		خدمات مقدمة
						مبيعات أعمال
7 700 000,00						منتجات ملحقة
					28 948,14	خصومات، تخفيضات، استردادات على المبيعات
5 710 720 670,69		5 206 529 918,15		4 816 953 368 ,15		رقم أعمال صافي خصم تخفيضات مقدمة
	875 662 337,14		601 866 434,61		573 501 868,97	إنتاج مخزون
						إنتاج مثبت
						إعانات استغلال
4 835 058 333,55		4 604 663 483,54		499 45 243 4,18		انتاج السنة المالية
						مشتريات بضائع
	2 331 239 379,0 8		1 890 784 554,39		2 826 669 723,65	- مواد أولية
	868 973 394,88		693 263 544,09		931 661 833,27	تموينات الاخر
				1 002 375 858,14		تغير في مخزون
						مشتريات خدمات
	43 707795,00		37 154 765,43		39 024 439,55	إستهلاكات أخرى
		2 850,00		34 255,76		خصوم وتخفيضات على مشتريات
87 457 610,22			146 995 977,71		110 162 554,83	خدمات خارجية
	56 430 543,29		26 130 741,04		46 952 725,88	خدمات أخرى
						خصوم وتخفيضات أخرى
	3 360 420 683,12		2 727 493 309,78		2 890 894 684,16	إستهلاك السنة الماضية
1 474 637 650,43		1 847 170 173,76		1 352 556 815,02		القيمة المضافة للاستغلال
	421 784 604,41		405 175 373,74		317 195 854,85	أعباء العاملين
			52 294 328,00		48 344 978,00	ضرائب ورسوم
1 052 853 046,02		1 389 700 472,02		987 015 982,17		الفائض الإجمالي

الفصل الثالث: دراسة حالة المجمع الصناعي سيدي بن ذهبية "GISB"

للاستغلال					
44 156 900,28		23 901 047,69		5 110 679,76	منتجات عملياتية أخرى
	3 611 835,39		5 838 440,14	1 872 123,81	أعباء عملياتية أخرى
	448 375 452,17		423 015 853,66	428 287 543,67	مخصصات امتلاك
			151 015 734,66	315 934 232,00	مؤونات
					خسائر القيمة
		244 549 951,00			استرجاعات على خسائر قيم
645 022 658,74		1 078 281 442,25		246 032 762,36	النتيجة العملياتية
4 348 201,49		954 358,58		1 014 549,81	توجهات مالية
	586 439 544,72		694 715 037,77	636 569 561,67	أعباء مالية
	582 091 343,23		693 760 79,19	635 582 011 86	النتيجة المالية
62 931 315,51		384 520 763,06		389 549 249,50	النتيجة العادية
	11 956 949,95				الضرائب المستحقة على النتائج
50 974 365,56		384 520 763,06		389 549 249,50	نتيجة صافية لسنة مالية

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على وثائق المؤسسة . الملحق رقم(05-06).

المطلب الثاني: الميزانية المالية المختصرة .

الجدول رقم (10): يمثل الميزانية المالية المختصرة .

العناصر	2022		2021		2020	
	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ
أصول ثابتة	42,78	4 107 274 151,72	42,22	4 242 954 415,32	44,08	4 635 567 519,90
أصول متداولة	57,22	5 494 009 878,01	5,78	5 806 918 916,86	55,92	5 879 545 830,23
قيم الاستغلال	25,1	2 409 499 664,49	25,50	2 562 446 724,84	34,09	3 584 697 708,81
قيم قابلة للتحقيق	29,66	2 847 986 002,68	24,60	2 472 391 418,72	20,17	2 120 844 293,01
قيم جاهزة	2,46	236 524 210,84	7,68	772 080 773,30	1,65	174 003 828,41
مجموع الأصول	100%	9 601 284 029,73	100%	10 049 873 332,18	100%	10 515 113 350,13
أموال دائمة	25,76	2 473 669 362,33	33,14	3 330 528 303,36	30,31	3 187 604 519,45
أموال خاصة	6,58	631 554 754,73	5,78	580 580 389,17	1,86	196 059 626,11
ديون طويلة الاجل	19,19	1 842 114 607,60	0,27	2 749 947 914,19	28,45	2 991 544 893,34
ديون قصيرة الاجل	74,24	7 127 614 667,40	0,67	6 719 345 028,82	69,67	7 327 508 830,68
مجموع الخصوم	100%	9 601 284 029,73	100%	10 049 873 332,18	100%	10 515 113 350,13

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على الميزانية المالية .

المبحث الثالث: دراسة مؤشرات التوازن المالي.
المطلب الأول: دراسة مؤشرات التوازن المالي.

1/ رأس المال العامل :

الجدول رقم (11): رأس المال العامل

2022	2021	2020	رأس المال العامل	البيان
- 1 633 604 789,3	-912 426 111,9	-1 447 963 000,4	رأس المال العامل =الأموال الدائمة –الأصول الثابتة	من أعلى الميزانية
- 1 633 604 789,3	-912 426 111,9	-1 447 963 000,4	رأس المال العامل = الأصول الجارية - الخصوم الجارية .	من أدنى الميزانية

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة .

أنواعه :

الجدول رقم (12): أنواع رأس المال العامل

2022	2021	2020	القانون	البيان
-3 475 719 396,99	-3 662 374 026,15	-4 439 507 893,79	رأس المال العامل الخاص =الأموال الخاصة - الأصول الثابت	رأس المال العامل الخاص
-1 633 604 789,39	-912 426 111,96	-1 447 963 000,45	رأس المال العامل الصافي =الأصول المتداولة – ديون قصيرة الأجل	رأس المال العامل الصافي (الدائم)
5 494 009 878,01	5 806 918 916,86	5 879 545 830,23	رأس المال العامل الإجمالي = رأس المال العامل الصافي + ديون قصيرة الأجل	رأس المال العامل الإجمالي
8 969 729 275	9 469 29 2943,01	10 319 053 724,02	رأس المال العامل الأجنبي =ديون قصيرة الأجل + ديون طويلة الأجل	رأس المال العامل الأجنبي

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة .

حالات رأس المال العامل (2022-2021-2020):

التحليل: $FR < 0$: رأس المال العامل سالب (الأموال الدائمة أقل من الأصول غير الجارية)، في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة حيث يلبي جزءا من هذه الاحتياجات فقط، مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.

2/ احتياجات رأس المال العامل (2020-2021-2022):

الجدول رقم(13) : احتياجات رأس المال العامل.

2022	2021	2020	البيان
-1 870 129 000,23	-1 684 506 885,26	-1 621 966 828,8 6	احتياجات رأس المال العامل = (مج الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - ديون قصيرة الأجل - السلفيات (المصرفية)

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة .

حالات احتياجات راس المال العامل (2020-2021-2022) :

التحليل : $BFR < 0$

يعني ان الموارد أكبر من دورة الاستغلال ليس لديها احتياجات لتمويل المؤسسة لها فائض في رأس المال العامل
موجه لتغطية وتمويل احتياجات الدورة.

3/الخزينة الصافية TN :

الجدول رقم (14):الخزينة الصافية .

2022	2021	2020	البيان
236 524 210,84	772 080 773,3	174 003 828,41	الخزينة =رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة .

حالات الخزينة الصافية TN(2020-2021-2022) :

$TR > 0$ تفسر هذه الحالة ان (الأموال الدائمة < الأصول الثابتة) وبالتالي هناك فائض رأس المال العامل ويجد هذا
الفائض مكانة في شكل سيولة وهو ما يشكل خزينة إيجابية بإمكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة والتي قد تفوق
الخصوم المتداولة .

المطلب الثاني: دراسة النسب المالي.

1/ نسب الهيكلية :

الجدول رقم (15): نسب الهيكلية الاصول:

البيان	لقانون	2020	2021	2022
نسب هيكلية الأصول	نسبة الأصول الثابتة = (إجمالي الأصول الثابتة / مجموع الأصول) $100 \times$	44,08	42,22	42,78
	نسبة الأصول المتداولة = (إجمالي الأصول المتداولة / مجموع الأصول) $100 \times$	55,63	57,78	57,28
	نسبة القيم القابلة للتحقيق = (إجمالي القيم القابلة للتحقيق / مجموع الأصول) $100 \times$	20,17	24,60	29,66
	نسبة القيم الجاهزة = (إجمالي القيم الجاهزة / مجموع الأصول) $100 \times$	1,65	7,68	2,46

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة .

الجدول رقم (16): نسب هيكلية الخصوم

البيان	لقانون	2020	2021	2022
نسب هيكلية الخصوم	نسبة الأموال الخاصة = (إجمالي الأموال الخاصة / مجموع الخصوم) $100 \times$	1,86	5,78	6,58
	نسبة الديون الطويلة الأجل = (إجمالي الديون الطويلة الأجل / مجموع الخصوم) $100 \times$	28,45	27,36	19,19
	نسبة الديون القصيرة الأجل = (إجمالي الديون القصيرة الأجل / مجموع الخصوم) $100 \times$	69,69	66,86	74,24

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة .

الجدول رقم(17): النسب العامة

النسبة	العلاقة	2020	2021	2022	التعليق
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة/ الأصول الثابتة	0,69	0,79	0,60	هذه النسبة تقيس مدى تمويل الاستعمالات بالموارد المستقرة قيمة هذه السبة يجب أن تكون أكبر من الواحد لكي تحقق المؤسسة هامش أمان يتمثل في رأس المال العامل الصافي
نسبة التمويل الذاتي	الأموال الخاصة/ الأصول الثابتة	0,04	0,14	0,15	هذه النسبة تبرز مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة، عادة ما تكون هذه النسبة أقل من الواحد.
نسبة الاستقلالية المالية (المديونية)	الأموال الخاصة / مجموع الديون	0,02	0,06	0,07	هذه النسبة محصورة بين (1و2) فإذا تساوت مع العدد 2 أو زادت فهذا يعني أن الأموال الخاصة تساوي ضعف الديون أو أكثر، مما يجعل لها القدرة الكافية للتسديد أو الاقتراض ، أما إذا كانت عند الواحد (1) أو أقل منه فهذا يعني تساوي الطرفين و يجعل المؤسسة في وضعية مشبعة بالديون ولا تستطيع الحصول على قروض إضافية (إلا في حالات إعطائها ل ضمانات أخرى).
نسبة قابلية السداد	مجموع الديون/ مجموع الأصول	0,98	0,95	0,93	هذه النسبة تسمح بمقارنة ديون المؤسسة مع أصولها، كلما كانت هذه أقل من الواحد كلما كان هذا في صالح المؤسسة أي يشكل ضمان كبي للمقرضين، الحالة المثلى هي (0.5).

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة .

الجدول رقم(18) : نسب السيولة

النسبة	العلاقة	2020	2021	2022	التعليق
نسبة سيولة الأصول	الأصول المتداولة / مجموع الأصول	0,56	0,57	0,06	تبين هذه النسبة مدى سيولة أصول المؤسسة، كلما كانت هذه النسبة أكبر من (0.5) فهذا يعني أن الأصول المتداولة أكبر من الأصول الثابتة، وهذه الحالة جيدة للمؤسسة لأن حركة الأصول المتداولة سريعة و تحقق أرباحا وهذا ما يميز المؤسسات التجارية، أما إذا كانت في حدود (0.5) فتدل على ارتفاع الاستثمارات خاصة عند حداثة أصول المؤسسة
نسبة السيولة العامة	الأصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل	0,80	0,86	0,57	تبين هذه النسبة مدى تغطية الأصول المتداولة بالديون قصيرة الأجل ، إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد هذا يعني أن المؤسسة لها القدرة على التسديد، أما إذا كانت مساوية للواحد فهذا يعني حالة التوازن ، أما إذا كانت أقل من الواحد فهذا يعني أن رأس المال العامل سالب
نسبة السيولة المختصرة	القيم القابلة للتحقيق + القيم الجاهزة / ديون قصيرة الأجل	0,31	0,48	0,43	تعرف هذه النسبة بنسبة الخزينة ، تبين هذه النسبة مدى تغطية ديون قصيرة الأجل بواسطة القيم الجاهزة و القيم القابلة للتحقيق ، الحالة المثلى محصورة ما بين (0.3) و (0.5)
نسبة السيولة الآنية (الفورية أو الحالية)	القيم الجاهزة / ديون قصيرة الأجل	0,02	0,01	0,03	تسمح لنا بالمقارنة ما بين الأموال التي تحت تصرف المؤسسة و الديون القصيرة الأجل، فهي تعبر عن مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الفورية او السريعة الحالة المثلى ما بين (0.2) و(0.3)

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة .

الجدول رقم (19): نسب المردودية

2022	2021	2020	العلاقة	النسبة
0,1	0,66	1,99	نسبة المردودية المالية = النتيجة الإجمالية / مجموع الأموال الخاصة	نسب المردودية المالية
2,31	1,56	1,51	نسبة المردودية الإجمالية للأموال الدائمة = رقم الأعمال الصافي / مجموع الأموال الدائمة	

0,53	0,04	0,04	نسبة المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية / مجموع الأصول	نسب المردودية الاقتصادية
0,59	0,52	0,46	نسبة مردودية رأس المال = رقم الأعمال / مجموع الأصول	

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة .

الجدول رقم (20): نسب النشاط

2022	2021	2020	العلاقة	النسب
0,59	0,52	0,46	معدل دوران إجمالي الأصول = رقم الأعمال / مجموع الأصول	نسب النشاط
1,39	1,22	1,04	معدل دوران الأصول الثابتة - رقم الأعمال / الأصول الثابتة	
1,04	0,90	0,82	معدل دوران الأصول المتداولة = رقم الأعمال / الأصول المتداولة	

التعليق على نسب النشاط :

1/ معدل دوران إجمالي الأصول: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل دوران مجموع الأصول قد ارتفع في سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 و انخفض في سنة 2022 مقارنة بسنة 2021 حيث قدر ب(0.46/0.52/0.49) على التوالي أي أن كل دينار يتم استثماره في الأصول يحقق 0.52 دينار على شكل مبيعات في سنة 2021 وهذا معدل مرتفع مقارنة بالسنة الماضية وهذا دليل على استغلال الجيد لهذه الزيادة لأنها تحقق مبيعات كافية تناسب مع حجمها .

2/ معدل دوران الأصول الثابتة: من خلال الجدول، نلاحظ أن معدل دوران الأصول الثابتة قد ازداد بشكل ملحوظ من 1.04 في سنة 2020 إلى 1.22 في سنة 2021 وصولاً إلى 1.39 في سنة 2022. هذا يعني أن كل دينار مستثمر في الأصول الثابتة يولد 1.39 دينار من المبيعات، وهذا يعكس كفاءة الإدارة في استغلال الأصول الثابتة لتحقيق إيرادات أعلى.

3/ معدل دوران الأصول المتداولة: من خلال الجدول، نلاحظ أن معدل دوران الأصول المتداولة قد تحسن أيضاً، حيث ارتفع من 0.82 في سنة 2020 إلى 0.90 في سنة 2021 ثم إلى 1.04 في سنة 2022. هذا يشير إلى أن الشركة أصبحت أكثر كفاءة في إدارة أصولها المتداولة لتحقيق إيرادات. الزيادة في هذا المعدل تدل على تحسين في السيولة والكفاءة التشغيلية للشركة.

خاتمة :

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للمجمع الصناعي "GISB" سيدي بن ذهبية من خلال تحليل ميزانيته وقوائمه المالية بين الأعوام 2020 و2022. أظهرت النتائج تحسناً ملحوظاً في معدلات دوران الأصول الثابتة والمتداولة، مما يعكس كفاءة الإدارة في استغلال الموارد لتحقيق مبيعات أعلى تم تقييم نسب السيولة والاستقلالية المالية، حيث أظهرت المؤسسة قدرة على تغطية ديونها قصيرة الأجل وتحقيق توازن مالي وتشير هذه المؤشرات لقدرة "GISB" على الحفاظ على استقرارها المالي في وجه التحديات الاقتصادية والتشغيلية.

خاتمة عامة

خاتمة عامة :

يعتبر التحليل المالي من التقنيات الحديثة التي أصبحت تستخدم من طرف المؤسسة في عملية تحديد لاي مشكلة مالية موجودة أو محتملة الوجود.

يقوم التحليل المالي على دراسة القوائم المالية و التي تتمثل في مخرجات النظام المحاسبي، حيث يعتبر التحليل المالي من أبرز الادوات المستخدمة في تقييم الوضعية المالية لاي مؤسسة.

وذلك بالاعتماد على مجموعة من الادوات يمكن حصر البعض منها في النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي بغية التقييم الجيد للوضعية المالية للمؤسسة ولما له من أهمية بالغة سواء الأطراف الداخلية والخارجية التي لها علاقة بالمؤسسة بحيث النتائج التي يتم التحصيل عليها تكون مرهونة بالقوائم المالية.

دائما ما تسعى المؤسسة إلى التحسين من وضعها المالي من أجل تحقيق الاستمرارية ومسايرتها للتطور ولذلك تهتم بالتحليل المالي لأن له دور كبير في تحديد المؤسسة ماليا والذي يعتبر وسيلة لتقييم الوضعية المالية والكشف عن مدى نجاعة وكفاءة السياسة المالية المنتهجة من طرف المؤسسة، كما أنه يساعد على رسم الافاق المستقبلية والخطط الاستراتيجية وكذا الوقوف على الجوانب الايجابية وتصحيح الانحرافات السلبية، وباعتباره وسيلة لدى الغير للحكم على الصحة المالية ومعرفة مركزها المالي وخاصة فيما يتعلق الامر بالموافقة على منح القروض.

وفي هذا السياق حاولنا تناول موضوع التحليل المالي من خلال طرح إشكالية البحث والتي تمحورت حول أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية.

نتائج اختيار الفرضيات :

الفرضية الأولى والمتعلقة بماهية التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه حيث تم إثبات صحة الفرضية، بأن التحليل المالي يحدد الوضعية المالية للمؤسسة من خلال النتائج المتحصل عليها بعد تحليل القوائم المالية وهذا ما يفيد العديد من الجهات.

أما الفرضية الثانية التي تتعلق بالادوات المستعملة في التحليل المالي تم إثبات صحة الفرضية أيضا، حيث أن التحليل المالي يعتمد على بعض الادوات الاكثر أهمية من غيرها وهي النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي التي تعمل على تقييم الوضعية المالية وكشف نقاط القوة والضعف.

أخيرا الفرضية الثالثة متعلقة باستخدام التحليل المالي في مجمع ومدى أهميته. تم نفي صحة الفرضية حيث يستخدم التحليل المالي في مجمع سيدي بن ذهبية فقط لدراسة الحالة المالية للموردين، وليس له أهمية بالغة فهو يعتبر شكلي لا أكثر.

من خلال الدراسة التي تم القيام بها وكذا من خلال معالجة الإشكالية المطروحة، و بالإضافة إلى اثبات صحة الفرضيات أم نفيها تم الوصول إلى مجموعة من النتائج التي تلخص في:

النتائج النظرية:

- إن تحليل القوائم المالية يساعد على تقييم الوضعية المالية للمؤسسة باعتبارها القاعدة المعلوماتية بحيث يظهر التحليل المالي تلك المعلومات لنقاط القوة والضعف للمؤسسة.
- عند القيام بتحليل القوائم المالية للمؤسسة ما يمكن استخدام عدد كبير من النسب المالية والتي يمكن تقسيمها إلى مجموعات وكل مجموعة تقيس وتدرس ظاهرة معينة ويتوقف ذلك على الغرض من التحليل المالي.
- إن القوائم المالية تعتبر بمثابة المادة الأولية والمنطلق للتحليل المالي ونقطة بدايته.
- أصبحت عملية التحليل المالي لا تقتصر فقط على تحليل قائمة المركز المالي (الميزانية) التي تعكس لنا الوضعية المالية فحسب وإنما يهدف إلى ضرورة ممارسة المؤسسة لنشاط يتلاءم مع إمكانياتها، ويتطرق كذلك إلى تحليل الاستغلال باستعمال قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج) الذي يوضح تكاليف وإيرادات المؤسسة، إضافة إلى النتيجة المحققة خلال الدورة الاستغلالية المتعلقة بالنشاط الحقيقي للمؤسسة.

النتائج التطبيقية:

تبين من خلال حساب نسبة المردودية المالية أن المؤسسة لها كفاءة في استغلال الموارد لتحقيق مبيعات أعلى تم تقييم نسب السيولة والاستقلالية المالية. حيث أظهرت المؤسسة القدرة على تغطية ديونها قصيرة الأجل وتحقيق التوازن المالي وتشير هذه المؤشرات لقدرتها على الحفاظ على استقرارها المالي في وجه التحديات الاقتصادية والتشغيلية. خلال فترة الدراسة 2020 و2021 و2022.

اقتراحات وتوصيات:

نرى أن من الضرورة الاهتمام أكثر بعملية التحليل المالي لما لها من دور فاعل في بيان الوضع المالي للمؤسسات وتخصيص مصلحة خاصة له من أجل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة بصفة مستمرة فضلا عن دوره في ترشيد قرارات الاستثمار.

- التكوين المستمر للمحللين الماليين والإطارات والقيام بدورات حول أهمية التحليل المالي قصد التحكم في زمام الأمور
- العمل على تطوير بورصة الجزائر ، لكي يقوم المحللين الماليين بتقييم المؤسسات المدرجة في هذه الهيئة ونشر ثقافة التحليل المالي للقوائم المالية في المؤسسات الجزائرية.
- تشجيع الكتابات حول المحاسبة والتحليل المالي.

آفاق الدراسة:

تمكنا خلال الدراسة معالجة موضوع أهمية التحليل المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة، وأثناء الدراسة تم ملاحظة أن هذا الموضوع يحتوي على جوانب مهمة لم يكن بوسعنا أن نتطرق إليها جميعها نظرا لحدود الدراسة ولعل أهم هذه الجوانب والتي من الممكن أن تكون مواضيع بحث مستقبلية:

- تجميع الحسابات عند إعداد القوائم المالية ثم تحليلها.
- التحليل المالي للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات.
- دور التحليل المالي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.
- أهمية التحليل المالي وما مدى فعاليته في اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية.
- وعلى هذا الأساس نأمل أن يكون هذا البحث فاتحاً مجالاً للقيام بدراسات أخرى وأوسع.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

1/ قائمة الكتب :

- جميل أحمد توفيق ، أساسيات الإدارة المالية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع ، تاريخ النشر 1987
- منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي (مدخل صناعة القرارات)، الطبعة الأولى، داروائل للنشر، الأردن، 2005
- ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير (التحليل المالي) الجزء الأول، دارالمحمدية العامة، الجزائر، 1999
- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004،
- محمد مطر، التحليل المالي والانتمائي، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، داروائل للطباعة والنشر، 2000
- مفلح محمد عاقل ، مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الثانية، عمان-الأردن، دارالمستقبل للنشر والتوزيع، 2000
- أيمن الشنطي، عامر الشقر، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دارالبداية، الأردن، عمان، 2007
- وليد ناجي ، الاتجاهات المعاصرة في التحليل، عمان -الأردن ، دارالورق للنشر والتوزيع، 2011
- الحسن صادق، التحليل المالي والمحاسبي، عمان -الأردن دارمجذلاوي للنشر 1998
- عليان الشريف وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دارالبركة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007
- دريد كامل آل شبيب مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الثانية، دارالمسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2009
- مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة ، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006
- محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، المكتب الجامعي الحديث للنشر والتوزيع، مصر، 2006
- عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2007
- علي عباس الإدارة المالية، الطبعة الأولى إثناء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008
- أسعد حميد العلي، الإدارة المالية (الأسس العلمية والتطبيقية)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010
- بلعروسي أحمد التيجاني، النظام المحاسبي المالي، دارهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009
- رضوان العناتي، وآخرون، مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها، الجزء الأول، الطبعة الأولى دار وائل للنشر، 2011
- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي-، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2006
- سالم أحمد كامل، علي عبد الوهاب نصر، السياسات المحاسبية التخصصية والمحاسبة عن الأدوات والمشتقات المالية، دارالتعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2015
- كمال الدين الدهراوي، عبد الله العظيم هلال، المحاسبة المتوسطة بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1999

- محمد كمال، أحمد عبد الله، مبادئ المحاسبة، الجزء الأول، دارالكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2008
- رائد محمد عبد ربه، مبادئ المحاسبة المالية (01)، الطبعة الأولى، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
- محمد الهلالي، عبد الرزاق شحادة، محاسبة المؤسسات المالية البنوك التجارية وشركات التأمين، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2009
- م رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي - مدخل نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009
- الصيرفي، أصول التنظيم والإدارة للمدير المبدع، طبعة الأولى، مؤسسة حورس للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.
- احمد محمود نور، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.
- طارق عبد العالي حماد، التقارير المالية، الدار الجامعية لطبعة، الأردن
- عبس مهدي الشيراز نظرية المحاسبة، دار السراسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت
- دونالد كيوس جيري ويجانت، ترجمة احمد حامد حجاج، المحاسبة المتوسطة، دار المريخ للنشر، مصر، 1990،
- الصحن عبد الفتاح، وآخرون، أسس المراجعة - الأسس العلمية والعملية-، الدار الجامعية، الإسكندرية،
- رفيق بن عيسى، التدقيق المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية ومعايير التقارير المالية الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير تخصص مالية ومحاسبة، جامعة المدية، الجزائر، 2009-2010
- فايز سليم حداد، الإدارة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، 2010.
- عاطف وليم أندراوس التمويل والإدارة المالية للمؤسسات دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008
- محمد صالح الحناوي ونهال فريد مصطفى، الأدراق المالية (التحليل المالي لمشروعات الأعمال)، الدار الجامعية، مصر، 2005.

2/ قائمة المذكرات:

- او عمران وردة ، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي، قسم علوم التسيير، جامعة اكني محند أو الحاج، البويرة. 2014-2015
- شابوني مليكة، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر كلية علم الاقتصاد وعلوم التسيير وعلوم التجارية تخصص ادارة مالية، جامعة المدية 2015
- احمد مخلوف، دور معايير الإبلاغ المالي في توحيد النظام المحاسبي العالمي وإيجاد لغة محاسبية مشتركة، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب البليدة ، أكتوبر 2009
- د سامي لزعر، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة ماجستير ، تخصص الإدارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري ، الجزائر، 2012

- عادل عاشور، أثر معايير المحاسبة الدولية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية "دراسة حالة مجمع رياض سطيف"، مذكرة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير تخصص محاسبة ومالية، جامعة الأغواط، الجزائر، 2005-2006
المراجع باللغة الفرنسية

- Piere Conso, La Gestion Financière L'entreprise, op .cit ,Paris , France, P. 182
- Brahim Sansari, Analyse Financier, Maison Chihab, Bab El Oued .Alger, 1996, P. 46.

الملخص:

تظهر لنا هذه الدراسة أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وذلك عن طريق استعمال مختلف تقنيات التحليل المالي من نسب ومؤشرات مالية، لإعطاء صورة حقيقية وشاملة عن المؤسسة وتوضيح كافة الاتجاهات المالية المستقبلية للكشف عن نقاط القوة والضعف من الجانب المالي واستخدام هذه النتائج لتحسين وضعيتها، والهدف من هذه الدراسة ابراز دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة اعتمادا على القوائم المالية GISB حيث تم من خلالها تطبيق أدوات التحليل المالي على مجمع سيدي بن ذهيبية خلال الفترة 2020 الى 2022 ومن خلال قيامنا بهذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها:

يساعد التحليل المالي على معرفة نقاط القوة وتعزيزها، ونقاط الضعف لتفاديها والتقليل منها. يعتبر التحليل المالي وسيلة فعالة لأنه يساعد المسير المالي على تشخيص الحالة المالية للمؤسسة.

لقد قمنا بتشخيص الوضعية المالية اعتمادا على تقنيات التحليل المالي من مؤشرات ونسب مالية .

الكلمات المفتاحية: المؤسسة الاقتصادية، التحليل المالي، التشخيص المالي، الوضعية المالية

Summary:

This study highlights the importance of financial analysis in diagnosing the financial condition of an enterprise by utilizing various financial analysis techniques, including financial ratios and indicators. The aim is to provide a true and comprehensive picture of the enterprise, clarify all future financial trends, uncover financial strengths and weaknesses, and use these results to improve its condition. The purpose of this study is to emphasize the role of financial analysis in diagnosing the financial condition of an enterprise. Financial analysis tools were applied to the Sidi Ben Dhiab Complex (GISB) based on financial statements from the period 2020 to 2022. Through this study, we reached several conclusions, the most important of which are: Financial analysis helps identify strengths to reinforce them and weaknesses to avoid and mitigate them. Financial analysis is an effective tool because it assists the financial manager in diagnosing the financial state of the enterprise. We diagnosed the financial condition based on financial analysis techniques, including financial ratios and indicators.

Keywords: Economic enterprise, financial analysis, financial diagnosis, financial condition.

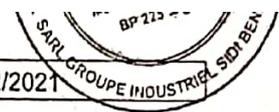
Exercice du 01/01/2021 au 31/12/2021



BILAN (ACTIF)

Série G, n°2 (2010)

ACTIF	N			N-1
	Montants Bruts	Amortissements, provisions et pertes de valeurs	2021 Net	20 Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif X				
Immobilisations incorporelles X →	15 875 221,44	12 989 123,96	2 886 097,48	2 875 013,41
Immobilisations corporelles X	6 266 347 291,84	2 610 521 601,61	3 655 825 690,23	4 066 075 460,64
Terrains +				
Bâtiments +	2 002 850 627,41	225 559 365,22	1 777 291 262,19	2 002 850 627,41
Autres immobilisations corporelles +	4 208 111 999,43	2 384 962 236,39	1 823 149 763,04	2 202 472 972,58
Immobilisations en concession +	55 384 665,00		55 384 665,00	55 384 665,00
Immobilisations en cours X	560 305 257,61		560 305 257,61	557 907 245,85
Immobilisations financières X	23 937 370,00		23 937 370,00	8 709 800,00
Titres mis en équivalence +				
Autres participations et créances rattachées +	6 409 800,00		6 409 800,00	6 409 800,00
Autres titres immobilisés +				
Prêts et autres actifs financiers non courants +	17 527 570,00		17 527 570,00	2 300 000,00
Impôts différés actif X				
TOTAL ACTIFS NON COURANTS	6 866 465 140,89	2 623 510 725,57	4 242 954 415,32	4 635 567 519,90
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours	2 620 831 005,84	58 384 281,00	2 562 446 724,84	3 584 697 708,81
Créances et emplois assimilés				
Clients	1 698 130 285,27	151 015 734,66	1 547 114 550,61	1 405 146 659,94
Autres débiteurs	917 361 229,83		917 361 229,83	705 423 591,79
Impôts et assimilés	7 915 638,28		7 915 638,28	10 274 041,28
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	772 080 773,30		772 080 773,30	174 003 828,41
TOTAL ACTIF COURANT	6 016 318 932,52	209 400 015,66	5 806 918 916,86	5 879 545 830,23
TOTAL GENERAL ACTIF	12 882 784 073,41	2 832 910 741,23	10 049 873 332,18	10 515 113 350,13



BILAN (PASSIF)

PASSIF	N	N-1
CAPITAUX PROPRES :		
Capital émis	500 000 000,00	500 000 000,00
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées(1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	384 520 763,06	-389 549 249,50
Autres capitaux propres - Report à nouveau	-303 940 373,89	85 608 875,61
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	580 580 389,17	196 059 626,11
PASSIFS NON-COURANTS :		
Emprunts et dettes financières	2 736 947 914,19	2 978 544 893,34
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance	13 000 000,00	13 000 000,00
TOTAL II	2 749 947 914,19	2 991 544 893,34
PASSIFS COURANTS :		
Fournisseurs et comptes rattachés	636 920 987,78	776 780 057,55
Impôts	95 111 718,93	94 107 445,69
Autres dettes	889 417 393,81	1 002 691 261,73
Trésorerie Passif	5 097 894 928,30	5 453 930 065,71
TOTAL III	6 719 345 028,82	7 327 508 830,68
TOTAL PASSIF (I+II+III)	10 049 873 332,18	10 515 113 350,13

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

COMPTE DE RESULTAT

Rubriques	N		N-1		
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	
Ventes de marchandises					
Production vendue	Produits fabriqués	5 206 529 918,15		4 816 982 316,29	
	Prestations de services				
	Vente de travaux				
Produits annexes					
Rabais, remises, ristournes accordés			28 948,14		
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes		5 206 529 918,15		4 816 953 368,15	
Production stockée ou destockée	601 866 434,61		573 501 868,97		
Production immobilisée					
Subventions d'exploitation					
I-Production de l'exercice		4 604 663 483,54		4 243 451 499,18	
Achats de marchandises vendues					
Matières premières	1 890 784 554,39		2 826 669 723,65		
Autres approvisionnements	693 263 544,09		833 661 931,27		
Variations des stocks				1 002 375 858,14	
Achats d'études et de prestations de services					
Autres consommations	37 154 765,43		39 024 439,55		
Rabais, remise, ristournes obtenus sur achats		2 850,00		34 255,76	
Services extérieurs	Sous-traitance générale	20 553 063,20			
	Locations	10 728 892,84		21 339 477,32	
	Entretien, réparations et maintenance	14 231 672,76		9 151 375,67	
	Primes d'assurances	10 145 495,32		20 467 875,02	
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	11 354 600,00		10 459 878,00	
	Publicité	19 292 012,59		5 401 671,18	
Déplacement, missions et réceptions	23 856 818,12		80 175 700,52		
Autres services	26 130 741,04		46 952 725,88		
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs					
II-Consommations de l'exercice	2 757 493 309,78		2 890 894 684,16		
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		1 847 170 173,76		1 352 558 815,02	
Charges de personnel	405 175 373,74		317 195 854,85		
Impôts et taxes et versements assimilés	52 294 328,00		48 344 978,00		
IV-Excédent brut d'exploitation		1 389 700 472,02		987 015 982,17	

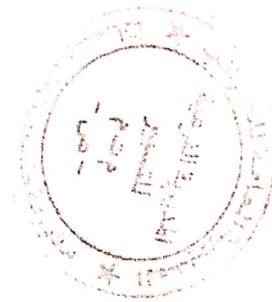
IMPRIME DESTINEE A L'ADMINISTRATION



Autres produits opérationnels		23 901 047,69		5 110 879,67
Autres charges opérationnelles	5 838 440,14		1 872 123,84	
Dotations aux amortissements	423 015 853,66		428 287 543,66	
Provision	151 015 734,66		315 934 232,00	
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions		244 549 951,00		
V-Résultat opérationnel		1 078 281 442,25		246 032 762,36
Produits financiers		954 358,58		1 014 549,81
Charges financières	694 715 037,77		636 596 561,67	
VI-Résultat financier	693 760 679,19		635 582 011,86	
VII-Résultat ordinaires(V+VI)		384 520 763,06		389 549 249,50
Eléments extraordinaires(produits) (*)				
Eléments extraordinaires(Charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats				
Impôts différés(variations) sur résultats				
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		384 520 763,06		389 549 249,50

(*) A détailler sur l'état annexe à joindre.

30 JAN 1997



Exercice du

01/01/2022

au

31/12/2022

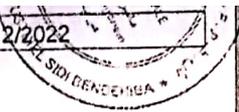
BILAN (ACTIF)

Série G, n°2 (2010)

ACTIF	N		2022	N-1
	Montants Bruts	Amortissements, provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	15 886 926,44	14 899 975,54	986 950,90	2 886 097,48
Immobilisations corporelles	6 277 255 709,15	3 056 922 602,20	3 220 333 106,95	3 655 825 690,23
Terrains				
Bâtiments	2 001 942 597,41	256 485 926,09	1 745 456 671,32	1 777 291 262,19
Autres immobilisations corporelles	4 219 928 446,74	2 800 436 676,11	1 419 491 770,63	1 823 149 763,04
Immobilisations en concession	55 384 665,00		55 384 665,00	55 384 665,00
Immobilisations en cours	867 852 964,58		867 852 964,58	560 305 257,61
Immobilisations financières	18 101 129,29		18 101 129,29	23 937 370,00
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées	6 409 800,00		6 409 800,00	6 409 800,00
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	11 691 329,29		11 691 329,29	17 527 570,00
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIFS NON COURANTS	7 179 096 729,46	3 071 822 577,74	4 107 274 151,72	4 242 954 415,32
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours	2 467 883 945,49	58 384 281,00	2 409 499 664,49	2 562 446 724,84
Créances et emplois assimilés				
Clients	1 189 603 182,31	151 015 734,66	1 038 587 447,65	1 547 114 550,61
Autres débiteurs	1 760 874 896,65		1 760 874 896,65	917 361 229,83
Impôts et assimilés	46 943 658,38		46 943 658,38	7 915 638,23
Autres créances et emplois assimilés	1 580 000,00		1 580 000,00	
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	236 524 210,84		236 524 210,84	772 080 773,30
TOTAL ACTIF COURANT	5 703 409 893,67	209 400 015,66	5 494 009 878,01	5 806 918 916,85
TOTAL GENERAL ACTIF	12 882 506 623,13	3 281 222 593,40	9 601 284 029,73	10 049 873 332,17

مطابق الحسابات
ع. بن بوزنيسو
71.202.000.000

BILAN (PASSIF)



PASSIF	N ²²	N-1
CAPITAUX PROPRES :		
Capital émis	500 000 000,00	500 000 000,00
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées(1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	50 974 365,56	384 520 763,06
Autres capitaux propres - Report à nouveau	80 580 389,17	-303 940 373,89
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	631 554 754,73	580 580 389,17
PASSIFS NON-COURANTS :		
Emprunts et dettes financières	1 829 114 607,60	2 736 947 914,19
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance	13 000 000,00	13 000 000,00
TOTAL II	1 842 114 607,60	2 749 947 914,19
PASSIFS COURANTS :		
Fournisseurs et comptes rattachés	958 591 053,26	636 920 987,78
Impôts	10 889 407,90	95 111 718,93
Autres dettes	665 427 097,54	889 417 393,81
Trésorerie Passif	5 492 707 108,70	5 097 894 928,30
TOTAL III	7 127 614 667,40	6 719 345 028,82
TOTAL PASSIF (I+II+III)	9 601 284 029,73	10 049 873 332,18

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

Exercice du

01/01/2022

au

31/12/2022

COMPTES DE RESULTAT

Rubriques	N		N-1	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises				
Production vendue		5 703 020 670,69		5 206 529 918,15
Produits fabriqués				
Prestations de services				
Vente de travaux				
Produits annexes		7 700 000,00		
Rabais, remises, ristournes accordés				
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes		5 710 720 670,69		5 206 529 918,15
Production stockée ou destockée	875 662 337,14		601 868 434,61	
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation				
I-Production de l'exercice		4 835 058 333,55		4 604 663 483,54
Achats de marchandises vendues				
Matières premières	2 331 239 379,08		1 890 784 654,39	
Autres approvisionnements	888 673 394,88		693 263 544,09	
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations	43 707 795,00		37 154 765,43	
Rabais, remise, ristournes obtenus sur achats				2 850,00
Services extérieurs				
Sous-traitance générale		20 553 063,20	20 553 063,20	
Locations	13 877 255,09		10 728 892,84	
Entretien, réparations et maintenance	8 698 887,50		14 231 672,70	
Primes d'assurances	9 808 890,70		10 145 495,32	
Personnel extérieur à l'entreprise				
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	11 515 553,95		11 354 600,00	
Publicité	7 681 741,89		19 292 012,59	
Déplacement, missions et réceptions	29 042 503,94		23 856 818,12	
Autres services	56 430 543,29		28 130 741,04	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
II-Consommations de l'exercice	3 360 420 683,12		2 757 493 309,78	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)		1 474 637 650,43		1 847 170 173,76
Charges de personnel	421 784 604,41		405 175 373,74	
Impôts et taxes et versements assimilés			52 294 328,00	
IV-Excédent brut d'exploitation		1 052 853 046,02		1 389 700 472,02

IMPRIME DESTINEE A L'ADMINISTRATION

Autres produits opérationnels		44 156 900,28		23 901 047,69
Autres charges opérationnelles	3 611 835,39		5 838 440,14	
Dotations aux amortissements	448 375 452,17		423 015 853,66	
Provision			151 015 734,66	
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				244 549 951,00
V-Résultat opérationnel		645 022 658,74		1 078 281 442,25
Produits financiers		4 348 201,49		954 358,58
Charges financières	586 439 544,72		694 715 037,77	
VI-Résultat financier	582 091 343,23		693 760 679,19	
VII-Résultat ordinaires(V+VI)		62 931 315,51		384 520 763,06
Eléments extraordinaires(produits) (*)				
Eléments extraordinaires(Charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats	11 956 949,95			
Impôts différés(variations) sur résultats				
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		50 974 365,56		384 520 763,06

(*) A détailler sur l'état annexe à joindre.

مخاطبة المحاسبين
ع. بن بون
م. بن بون
الشارع: طريق وهران
البريد: 225

